

دورية حقوق الإنسان السوداني  
العدد رقم ١٤، أكتوبر ٢٠٠٢

إحياءً لذكرى انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤

تحي المنظمة السودانية لحقوق الإنسان الذكرى ٣٨ لانتفاضة أكتوبر الشعبية المجيدة، التي جاءت تعبيراً عن قوة الإرادة لدى شعب السودان على إسقاط الحكم الديكتاتوري للقوات المسلحة والدولة البوليسية، وتمجيهاً لوحدة الحركة النقابية في تضامن مع الروابط المهنية والمجموعات التقدمية الأخرى، وتعزيزاً للدور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني السودانية، على إمتداد البلاد، ونضالاً في سبيل سلام عادل ودائم، وإرساءً لتقليد ثابت في إسقاط النظم الديكتاتورية عن طريق الحركة الشعبية السودانية لكفالة السلام، التوزيع العادل للثروة بين المركز والأقاليم، والنضال الوطني المتواصل من أجل حقوق الإنسان والحريات العامة.

المنظمة السودانية  
لحقوق الإنسان – فرع القاهرة

## المحتويات:

- مقدمة، رئيس المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة
- تحقيق السلام في السودان، تقرير الأمين العام
- حكومة لإطلاق السلام والديمقراطية، المحرر
- حالة حقوق الانسان في السودان، تقرير المنظمة
- الأنظمة الديمقراطية الإفريقية، استعراض
- الديمقراطية التي يحتاجها السودان، هيئة تحرير الدورية
- مذكرة لنيافة الأسقف ديسموند توتو
- مذكرة للسيناتور جون دانفورث، المبعوث الخاص الأمريكي للسلام في السودان، السودانيون في الشتات
- ملاحظات حول إفادة برنر غاست، محجوب التجاني
- رسائل للمحرر
- رد لسوندر اهيل، من فاطمة أحمد إبراهيم

## **المنظمة تهنيء د. عشاري أحمد محمود**

تهنيء المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة بحرارة الناشط السوداني في مجال حقوق الانسان عشاري أحمد محمود بنبيله جائزة اوك ٢٠٠٢ لحقوق الانسان. ساهم الدكتور عشاري، أستاذ اللغات والناشط المعروف في مجال حقوق الانسان، بنشاطات هامة في ما يتعلق بوضع حقوق الانسان في السودان، من خلال توثيق ومراقبة الانتهاكات ضد الطفل في أوساط السكان النازحين، ومطالبة حكومة السودان وكذا الأطراف المتحاربة الأخرى التقيد بمبادئ حقوق الانسان الدولية. وعلى نحو ما أعلنت المجموعة المانحة للجائزة، حصل الدكتور عشاري على درجة الدكتوراة في علم اللغات الاجتماعي من جامعة جورج تاون في عام ١٩٧٩، وعمل عقب ذلك مباشرة بالتدريس الجامعي والبحث، والكتابة في الحقوق المتعلقة باللغة، والسيطرة الثقافية، وإستخدام المحادثة في تحريف وإخفاء حقائق العنف في السودان. في عام ١٩٨٧، أصدر دكتور عشاري، مع زميله دكتور سليمان بلدو، تقريراً لحقوق الانسان فضح مجزرة راح ضحيتها ١٥٠٠ من النازحين داخلياً من مجموعة الدينكا الإفريقية على أيدي مجموعة عربية مسلمة متحالفة مع الحكومة. كشف ذات التقرير للعالم ممارسة الرق وتورط حكومة السودان في إرتكابه كاستراتيجية حرب ضد المتمردين في جنوب السودان. في عام ١٩٩٠، حصل دكتور عشاري على إعتراف دولي عن عمله مع "هيومان رايتس ووتش مونيتور". وبسبب تناوله لموضوعات ذات طبيعة حساسة، جرى حبسه لعامين احتياطياً، كما مُنع من السفر لسبع سنوات متتالية بواسطة الحكومة الراهنة في الخرطوم.

## مقدمة

رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

كشفت مفاوضات السلام النقاب عن عجز الحكومة في مواصلة التفاوض الناجح المكرس لصنع السلام الدائم والعدل في السودان. لقد ظل تحقيق هذا الهدف يأتي باستمرار في مقدمة جدول أعمال السودانيين منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦ وإلى الوقت الحاضر.

إن الموضوعات التي تواصل حكومة السودان إثارتها أثناء المفاوضات، كلما لاحت إمكانية إحراز تقدم، يقصد بها تعمد إحباط مجمل عملية التفاوض السلمي. لقد فشلت الحكومة في مواصلة مفاوضات ماشاكوس الهامة بسبب النية المسبقة من قبل حكومة السودان تجاه المتطلبات الهامة لبروتوكول ماشاكوس فيما يتعلق بالاهتمام الكبير لمناطق السودان بمسألة تقاسم السلطة السياسية والإدارية والثروة القومية مع الحكومة المركزية في الخرطوم.

لم توفر طاوله التفاوض، في الواقع، أية مناقشة لهذه التفاصيل التي يمكن الوصول لصيغة نهائية لها فقط بمشاركة الأطراف السودانية الرئيسية الأخرى بما فيها التجمع الوطني الديمقراطي ومنظمات المجتمع المدني من كافة مناطق السودان، وذلك كضمانة رئيسية للتكامل الجغرافي والسياسي للبلاد.

من الواضح أن أسلوب حكومة السودان والتصريحات العلنية لكبار مسؤوليها بعيد الصلة عن ما يشجع على التفاوض من أجل السلام، ناهيك عن الحاجة لدفع التفاوض نحو الإنجاز الكامل لإلتزام ماشاكوس بهدف الوصول لحل سياسي ناجح لأزمة السودان، وليس فقط لاتفاق على وقف إطلاق النار من نحو ما يرنو إليه كبار مسؤولي حكومة السودان للبقاء على كرسي السلطة.

أوضح هذا التقييم الجلي للوضع الموقف الراسخ للأطراف السودانية غير المشاركة في المفاوضات منذ أدانت بقوة فشل حكومة السودان في مواصلة عملية السلام في الوقت الذي أعلنت فيه عن رفضها لحجج كبار مسؤولي الحكومة التي تتحي باللائمة على الحركة الشعبية لتحرير السودان. لم تود الحكومة المضي قدماً في المهمة الشاقة لعملية صنع السلام. وبدلاً من ذلك، تستمر حكومة السودان في تطبيق وسائل فظة عبر قانون الطوارئ الذي ما يزال أداة رئيسية لحكم السودان بصورة قمعية.

تعرب المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة عن قلقها العميق من السلوك غير المبدئي لحكومة السودان تجاه عملية السلام، الذي سيؤدي حتماً لفقدان البلاد لزخم السلام الذي وفرته ماشاكوس، وإتاحة الفرصة للحكومة لإعادة حشد الجهود الضخمة للحرب -ومنه التجنيد الإلزامي البغيض للمعارضين السياسيين (الاسيما للطلاب والعاملين في الخدمة العامة ممن لا حول أو قوة لهم)- للقتل والدمار، وبالتالي جعل إرساء تسوية سياسية شاملة لأزمة السودان أمراً أشد صعوبة.

وتبدي المنظمة قلقها الكبير من محاولات حكومة السودان مجدداً إعطاء الحرب الأهلية مفهوماً مختلفاً باعتبارها حرباً ضد العرب والمصالح العربية في المنطقة، على نحو ما قال به مكرراً وزير خارجية الخرطوم.

لقد لاحظت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة الموقف النافر وغير المشجع للعديد من الدول العربية تجاه بدء مفاوضات عملية السلام في السودان. وكانت مساعي حكومة السودان، وأيضاً ردود فعلها، في هذا الشأن مربكة جداً: من جانب يكرر مستشار رئيس الجمهورية الانزعاج من عدم إدراك الدول العربية لثمن الحرب الأهلية في السودان، في حين يؤكد وزير الخارجية من جانب آخر على إلتزام حكومة السودان تجاه قلق الجامعة العربية على وحدة السودان.

يعني هذا، بطريقة أو أخرى، عدم الاعتراف بحق تقرير المصير - الإجراء الرئيسي لإقامة السلام الدائم والعدل في السودان للجنوب، وأيضاً للمناطق الأخرى من البلاد. إن قضية السلام والديمقراطية هي أكثر الأجندة الوطنية أهمية في سبيل إيجاد حل للأزمة السودانية. وسوف يمكن تحقيق هذا الهدف فقط عن طريق حكومة انتقالية تتألف من كافة القوى السودانية الديمقراطية.

محجوب التجاني

رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

## تحقيق السلام في السودان

تقرير الأمين العام للمنظمة السودانية لحقوق الإنسان- القاهرة

في ٢٨ يوليو الماضي رحبت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة باتفاق ماشاكوس الموقع في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو الاتفاق الذي جدد إلتزام الطرفين بالوصول إلى تسوية تفاوضية سياسية شاملة لقضية السودان. غير أن ترحيب المنظمة لم يخلو من بعض الملاحظات والتحفظات لا سيما تلك المتعلقة بإغفال تمييز الدور الواضح للدين والعادات والتقاليد في الحياة المجتمعية، والإلتزام الضروري من قبل الأحزاب السياسية في السودان بعدم تسييس الدين، العادات والتقاليد في أعمال الدولة أو شؤون الحكم. كما أعربت المنظمة عن قلقها من عدم كفاءة البروتوكول الحق في تقرير المصير لمناطق أخرى في السودان عاشت -وما تزال- تجارب شبيهة بتلك التي يعيشها الجنوب. ودعت المنظمة في بيانها أيضاً إلى ضرورة توسيع دائرة المشاركة في عملية التفاوض لتشمل كافة جماعات المجتمع المدني السوداني، أحزاب سياسية ونقابات وتنظيمات نسوية ومهنية باعتبار أنه يوفر فرصاً أفضل لخلق إجماع حول إي إتفاق يمكن التوصل إليه.

بعد ثلاثة أشهر من الجولة الأولى للمفاوضات، التي ترعاها مجموعة الإيقاد وشركاؤها، لم يمكن تحقيق أي تقدم في العملية التفاوضية التي انقطعت جولتها الثانية في الثاني من سبتمبر الماضي إثر إنسحاب حكومة السودان. وفي الواقع يمكن الآن تلمس حالة من الإرتداد تكاد تبديد ما توفر من تقاؤل عند إنتهاء الجولة الأولى. فعلى الأرض إزدادت العمليات العسكرية حدة على جبهات عديدة لتضيف مزيداً من المعاناة والبؤس على مئات الآلاف من المدنيين الذي يدفعون الثمن الباهظ لهذه الحرب العنيفة. كما أصيبت عمليات الإغاثة الدولية بالكثير من النكسات سواء بسبب إضطرابها إلى إخلاء مواقع في حاجة ماسة إلى جهودها نتيجة عدم توفر الظروف الأمنية المواتية لها أو في حالات أخرى نتيجة لفرض حكومة السودان المزيد من القيود على عملها. إلى ذلك عادت الحكومة من جديد إلى إعلاء شعاراتها "الجهادية" والتمسك بخطابها الديني المتشدد. ولا يهدد هذا التطور الخطير بتقويض مساعي إيقاف الحرب وتحقيق السلام فقط وإنما يهدد أيضاً بتضييق الهوامش الصغيرة من الحريات التي أمكن إكتسابها في الشمال.

### توقف المفاوضات:

في ٢ سبتمبر ٢٠٠٢ أعلنت حكومة السودان رسمياً وقف مفاوضات السلام في ماشاكوس، وقام الرئيس عمر البشير بإعلان الحرب على قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في كل الجبهات لإستعادة مدينة توريت في الإقليم الاستوائي من جنوب السودان، والتي كانت الحركة قد استولت عليها قبل يوم سابق. وقالت الحركة إنها قامت بالهجوم على توريت بعد هجمات شنتها القوات الحكومية على مواقع لها حول وقرب المدينة. وأياً كانت حقيقة الأمر ترى المنظمة السودانية لحقوق الإنسان أن قرار الحكومة بالإنسحاب من المفاوضات لم يكن قراراً صائباً، لاسيما وأن الطرفين لم يلتزما في الأصل باتفاق على وقف العمليات العسكرية. كما أن العمليات العسكرية لم تتوقف في أي وقت مضي، بما فيه أثناء الجولة السابقة من المفاوضات. وفي الواقع تمكنت قوات الحكومة من الاستيلاء على بعض مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل وأثناء وبعد تلك الجولة، منها على سبيل المثال ماكوال في أول يونيو ومانيكين في ٢٠ يونيو وقوريال في ٣٠ يونيو وقاعدة لورونيو قرب توريت في ١٦ يوليو، ولم تنسحب الحركة الشعبية عن طاولة التفاوض بسبب ذلك. كما فقدت الحكومة بلدة كيويتا في ٩ يونيو دون أن تقدم على الإنسحاب من المفاوضات رغم كونها بلدة لا تقل أهمية عن توريت. وترى المنظمة أيضاً أن عزم الحكومة على إسترداد بلدة توريت لا يبرر إعلان الحرب على كل الجبهات.

### أسباب أخرى:

تعود الأسباب الحقيقية لإنسحاب الحكومة عن الجولة الثانية للمفاوضات إلى تمسكها بموقفها في عدد من القضايا محور التفاوض في الجولة، وإصرارها على عدم تقديم تنازلات. من بين هذه الموضوعات قضية حدود الجنوب، فبينما تتمسك الحكومة بحدود ١٩٥٦ تطرح الحركة حدوداً تضم مناطق خارج تلك الحدود كجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. كما ترفض الحكومة الترتيبات الأمنية التي طرحت في المفاوضات والدستور الذي سيتم العمل به خلال الفترة الانتقالية. ويرد من بين الأسباب أيضاً موضوع العاصمة القومية التي تصر الحركة الشعبية على أن تكون علمانية لا تطبق فيها الشريعة الإسلامية.

ولقد كشف سفير السودان لدى كينيا، الدريدي محمد أحمد، في تصريحات صحفية منشورة في ٤ سبتمبر أن إنسحاب الحكومة من المفاوضات لم يكن فقط بسبب سقوط مدينة توريت وأشار إلى أسباب أخرى وراء ذلك. وهو قال إن مقترحات الحركة الشعبية بشأن تقاسم السلطة تتعارض مع اتفاق ماشاكوس، مشيراً إلى إصرارها على المطالبة بتشكيل كوندرا الية خلال الفترة الانتقالية. وأضاف سفير الخرطوم في نيروبي أن سبباً آخر في إنسحاب الحكومة من المفاوضات يعود إلى إعتبار الحكومة إياها غير مجدية في غياب وقف لإطلاق النار، كما

أضاف أن حكومته رفضت إعادة طرح مسألة العلاقة بين الدين والدولة من جديد باعتبار أنها مسألة جرى حلها في الجولة الأولى من المفاوضات.

وفي ٥ سبتمبر نفى مستشار الرئيس السوداني، د. قطبي المهدي، أن يكون إنسحاب حكومته من المفاوضات جاء نتيجة وجود خلافات أو صراعات بين أجنحة الحكومة، وقال إن الجولة التي جرى تعليقها "سعت لإنتراج تنازلات من الحكومة بعد أن قدمت تنازلات سابقة بإعطاء حق تقرير المصير، وهو شبيه المفاوضات بأنها هدفت لإقرار "اوسلو" سودانية. وقال إن قرار تعليق المفاوضات فيه فرصة للحكومة لتقييم موقفها من القضايا المطروحة وطريقة التفاوض حتى تجد الضمانات والطمأنينة من قبل الوسطاء. ويشير هذا القول إن الانسحاب قد يكون تكتيكاً إبتزازياً من قبل الحكومة.

ولقد عبرت معظم القوى السياسية والفاعليات السودانية عن عدم ارتياحها من إنسحاب الحكومة من المفاوضات، وهي اعتبرت أسباب الخرطوم للإنسحاب غير مقبولة. وقد قامت السلطات بالتضييق على الصحافة واعتقال بعض الصحفيين والتحقيق معهم (عثمان ميرغني، الحاج وراق محمد أحمد مدير عام صحيفة الحرية، الكاتبة لبنى أحمد حسين) ومصادرة بعض الصحف (الحرية والصحافة الأربعاء ٤ سبتمبر) لنشرها تعليقات تتضمن إلقاء اللائمة على الحكومة في إنسحابها من المفاوضات.

وحيث أن ما خلصت إليه الجولة الأولى من مفاوضات ماشاكوس لم يحظ بترحيب بعض العواصم العربية فإن المنظمة تخشى من محاولة استغلال الحكومة في الخرطوم لهذا الموقف في التنصل عن مساعي السلام الراهنة وفي إعطاء الحرب الأهلية في السودان بعداً إقليمياً سيؤدي بالتأكيد لمزيد من التعقيد واستمرار إراقة الدماء والخراب.

ويتعاضم قلق المنظمة من محاولات حكومة السودان لتسويق مفهوم جديد للحرب الأهلية في السودان في أوساط بعض الدول العربية على اعتبار أنها إمتداد للحروب ضد العرب والعروبة. ولقد تضمنت تصريحات مسؤولين حكوميين كبار في الخرطوم على هذا التوجه الجديد. وكان وزير الخارجية السوداني، مصطفى عثمان إسماعيل قد بادر بإعلان توقف الحكومة عن المفاوضات أثناء زيارة له لعاصمة عربية كانت لديها تحفظات معلنة تجاه بروتوكول ماشاكوس. في وقت سابق للإعلان الرسمي الصادر من الخرطوم. وحين سئل المسؤول عما إذا كانت حكومته ستطلب دعماً عربياً خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية المقبل أجاب "سنقول مجدداً للإخوة العرب بأن السودان جزء لا يتجزأ من الأمن العربي ... ونحن نقائل وحدنا في مواجهة قوة متمردة مدعومة إقليمياً ودولياً". وأضاف "الخزينة السودانية تدفع ثمن الحرب وحدها، كما أن الحكومة السودانية وحدها تتولى توفير السلاح والعتاد لقواتها المسلحة ... " وقال مخاطباً الذين يهتمون بالأمن العربي "عليهم أن يدركوا ويفكروا جيداً أن السودان من الصعب عليه أن يقاتل حتى النهاية وحده حركة متمردة مدعومة من قوى إقليمية ودولية، في الوقت الذي يكون فيه العمق السوداني محيداً تماماً من أن يقوم بدعم السودان". وفي محاولة جديدة للدفع بدول عربية إلى الحرب الأهلية في السودان، إتهم سفير الخرطوم في القاهرة، أحمد عبدالحليم، في ١٣ سبتمبر إسرائيل بتسليح ودعم متمردى الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية في مصر تصريحات السفير.

لقد أوضحت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان في بيانها في ٢٨ يوليو، الصادر عقب إنتهاء الجولة الأولى من المفاوضات، "أن الطابع الشمولي للأزمة السودانية، التي تشمل صراعات مسلحة في عدة أقاليم، يستلزم المشاركة الكاملة لكافة الأطراف لتسوية القضية القومية للبلاد، الشمال إلى جانب الجنوب. ولقد أكدت المنظمة مراراً أنه وفي سبيل إقامة السلام العادل والدائم، الذي يضع وحده نهاية لمآسي الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال وكذا الصراعات المسلحة الأخرى والأشكال المختلفة لعدم الاستقرار السياسي، فلا بد من الوصول إلى اتفاق جاد يحظي بإجماع وطني ديمقراطي."

عرف السودان أحد أبرز محاولات تحقيق السلام في فبراير ١٩٧٢، حين أمكن التوقيع على اتفاقية أديس أبابا. ورغم أن الاتفاقية حملت للبلاد قرابة عقد من السلام، أو بالأحرى وقف إطلاق النار، إلا أنها عجزت عن تحقيق سلام دائم ومستقر. يعود سبب فشل الاتفاقية إلى فقدانها الدعم والسند السياسي والشعبي، إذ اقتصر طرفها على الحكومة العسكرية في الشمال بقيادة جعفر نميري وحركة تحرير جنوب السودان بقيادة جوزيف لاقو. وفي غياب الدعم السياسي إستطاع جعفر نميري أن يلغي الاتفاقية منفرداً بأمر جمهوري أصدره في ١٥ يونيو ١٩٨٣.

ولمّا كانت مساعي السلام الراهنة تدور في ظروف شبيهة بتلك التي جرت في ١٩٧٢، تخشى المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة أن تنتهي إلى حيث انتهت سابقتها، أي الوصول إلى اتفاق هش على وقف إطلاق النار. ومع ترحيب المنظمة بأي اتفاق يؤدي لوقف نزيف الحرب الأهلية باعتبار ذلك أولوية قصوى إلا أنها تؤكد أن مجرد وقف إطلاق النار لا يعني حل الأزمة السودانية، لاسيما مع وجود أسباب الصراع السياسي والثقافي والاجتماعي في البلاد، وفي مقدمتها قضية التحول الديمقراطي.

إن إقصاء القوي السياسية الرئيسية في الشمال، ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة فيه، عن محادثات السلام لا يؤدي فقط إلى إضعاف أي اتفاق يمكن الوصول إليه، وإنما أيضاً إلى تكريس الواقع السياسي الراهن الذي يقوم فيه حزب سياسي ديني واحد بإدارة شؤون البلاد وفرض برنامجه المرفوض من قبل الغالبية العظمى من السودانييين معتمداً على وسائل وأدوات القهر.

وتعتقد المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة إن حكومة الخرطوم غير مؤهلة منفردة لتحقيق السلام في السودان، وهي تستند في اعتقادها على طبيعة الحكومة وبرنامجه الذي أحال الحرب الأهلية في البلاد حرباً دينية جهادية هلك بفعلها مئات الألوف من المدنيين خلال العقد الأخير، سواء بفعل العمليات العسكرية المباشرة أو الأوضاع المأساوية التي تمخضت عنها. وتعتقد المنظمة أيضاً أن الحكومة، بعدما جربت طويلاً دون جدوى الخيار العسكري ونتيجة للواقع الدولي الجديد بعد ١١ سبتمبر، تطمح من خلال التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان منفردة الوصول إلى شكل من أشكال الشراكة تتيح لها الإنفراد بالشمال وبثروات الجنوب النفطية معاً.

واستناداً إلى التجارب السابقة، وإدراكاً لحقيقة عزلة الحكومة في الخرطوم وافتقادها للشرعية والدعم الجماهيري، تدرك الحركة الشعبية لتحرير السودان إن أي اتفاق يمكن التوصل إليه مع الحكومة لن يتوفر له حظ من النجاح، وأن نصيبها من الشراكة مع الحكومة سيكون فتناً ورهنًا بتقلبات الحكومة حسب تقلب الظروف المحيطة بها.

إن انسحاب الحكومة من الجولة الثانية للمفاوضات كان نتيجة إحصائها بأن الحركة تفاوض بعيداً عن مفهوم الشراكة وليس بسبب سقوط مدينة توريت كما قالت بداية. ولأن الشراكة تعني إنفراد الحكومة بالشمال تماماً وأن تعمل فيه برنامجه ودستورها وقوانينها الإسلامية، ترفض الحكومة أن تتناول الجولة الثانية أي من القضايا التي تم التطرق إليها بشكل عام في الجولة الأولى، ومنها شكل القوانين التي سيجري اعتمادها في العاصمة المركزية الخرطوم، والفترة الانتقالية وما ينبغي أن يتبعها من حكومة قومية ذات قاعدة عريضة تضع البلاد على عتبة التحول الديمقراطي.

إن الأطراف السياسية الرئيسية الأخرى التي تعطي أفضلية لخيار الحل السياسي الشامل ينبغي تشجيعها وليس إهمالها عن طريق قصر التفاوض بين الطرفين الفاعلين عسكرياً. ولن يترك مثل هذا الإهمال لهذه القوى سوى خيار واحد هو العمل العسكري، ما يعني مزيد من المعاناة والبؤس. ولعل العمليات العسكرية الأخيرة التي اندلعت في شرق السودان (الأسبوع الأول من أكتوبر) بمشاركة من القوي السياسية الشمالية، جاءت تعبيراً عن رفض هذا الإهمال وإعلاناً عن أهليتها "العسكرية" للمشاركة.

وعلى نقيض الاتجاه الذي تدفع إليه الحكومة فإن الموضوعات التي جرى تناولها في الجولة الأولى من المفاوضات، وتضمن عليها بروتوكول ماشاكوس، في حاجة للمزيد من النقاش والتطوير باعتبار أنها جاءت معممة وفضفاضة. وكما أشار بيان المنظمة في ٢٨ يوليو، فالبروتوكول لم يحدد بوضوح دور الدين في الحياة السياسية والمجتمعية في الشمال. وهو بدلاً عن إقصاء استغلال الدين في السياسة، بما يعنيه من فرض تمييز واضح على أساس المعتقد، أطلق يد الحكومة في فرض أحكام الشريعة الإسلامية فوق مفهومها الخاص- في الشمال بما فيه العاصمة القومية. ولئن كانت الوحدة الطوعية للسودان أملاً يتطلع إليه معظم السودانييين والمهتمين بقضيتهم فإن اعتماد وتطبيق قوانين وأحكام غير متفق عليها يؤدي لتكريس واقع الفرقة ويهدد بتبديد أية فرص للحفاظ على وحدة البلاد، ناهيك عن تواصل الاضطهاد السياسي، ذي المنشأ الديني، الذي شهدته البلاد لما يزيد عن عقد من الزمان.

وتعتقد المنظمة بوجود أن ينتهي أي اتفاق يمكن التوصل إليه إلى نص واضح بالفصل بين الدين والسياسية، ورفض تطبيق أية قوانين تقوم على أساس ديني، أو تنتهك الحقوق والحريات المكفولة دولياً. كما تعتقد المنظمة أيضاً أن قضية الحرب والسلام في السودان لا يمكن الوصول إلى حل لها في غيبة الديمقراطية. وفي غيبة الديمقراطية فإن أقصى ما يمكن التوصل إليه سيكون وفقاً موقوتاً لإطلاق النار، يقصر أو يطول وفقاً للظروف، غير أن السلام الدائم لن يتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي ثابت الأركان تعمل فيه المؤسسات وتتم فيه المحاسبة بشفافية كاملة وتكشف نواحي القصور والانحرافات قبل أن تستقل.

وترى المنظمة بضرورة تضمين أي اتفاق على نصوص واضحة وصريحة لا تقبل التأويل في شأن إقرار واعتماد معايير حقوق الإنسان الدولية، وإلغاء أو تعديل كافة القوانين المعمول بها التي لا تتوافق مع هذه المعايير. كما ترى بوجود توفير استقلال كامل للأجهزة العدلية والقضائية كيما يتسنى لها أداء دورها في تأمين عن تغول السلطات التنفيذية.

وترى المنظمة أهمية توسيع دائرة التفاوض بحيث تستوعب كافة الفعاليات السياسية السودانية ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب طرفي المفاوضات، أو استصحاب أرائها على أدنى تقدير، على أن يتضمن أي اتفاق نهائي يمكن الوصول إليه على موافقة وتصديق هذه القوى جميعاً.

ومع تفهم المنظمة لصعوبة التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي على وقف إطلاق النار قبل التوصل إلى تدليل الموضوعات الخلافية والاتفاق حولها، إلا أنها تعتقد أن اعلان هدنة أثناء المفاوضات من شأنه تشجيع الطرفين على مواصلة التفاوض.

ومع إدراك المنظمة لتمييز الجهود التي اضطلعت بها مجموعة الايقاد وشركاؤها واقترابها من أسس الأزمة السودانية مقارنة بسواها إلا أنها تعتقد بأهمية تضافر كافة الجهود والمسااعي الأخرى القائمة. إن تنسيق ومكاملة الجهود والمبادرات المطروحة لا توفر فقط غطاء وسنداً أكبر لمسااعي السلام، بل أنه يوصد الأبواب أمام أية بدائل تفاوضية أخرى يمكن اللجوء إليها. كما أن إهمال المبادرات الأخرى قد يدفع بأصحابها لاستقطاب بعض أطراف الأزمة التي جرى إقصاؤها من المفاوضات التي ترعاها الايقاد، ومحاولة إستمالة غيرها الأمر الذي قد يضر بالجهود الراهنة.

وترى المنظمة أن أسوأ ما يمكن الخروج به من مفاوضات السلام التي ترعاها الايقاد سيتمثل في تكريس النظام الأحادي ذي التوجه الديني وإطلاق يده في الشمال، والقبول به والتعامل معه إقليمياً ودولياً، وتمكينه من جني ثمار وقف الحرب واستثمارها في توطيد أركان دولته الدينية ومواصلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق وحرريات معارضييه والعودة مجدداً لتهديد استقرار المنطقة من خلال محاولات تصدير نموذجيه في الحكم. يمكن لمثل هذه النتيجة أن تتحقق في حال الوصول إلى تسوية جزئية لا تتناول أسس الأزمة السودانية، ومتى جرى الاعتقاد في أن وفقاً لإطلاق النار في معزل عن معالجة عميقة شاملة يمكنه تحقيق سلام دائم وعادل.

## حكومة لإطلاق السلام والديمقراطية

### محرر الدورية

تكرس الدورية هذا العدد لنضال السودانيين من أجل السلام والديمقراطية، اللتين لن تتحققا بدون حكومة لإطلاق السلام والديمقراطية. كما يصدر هذا العدد في ذكرى الانتفاضة المجيدة للشعب السوداني في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤، التي أسقطت الديكتاتورية الأولى (١٩٥٨ - ١٩٦٤) مرسية تقليداً عميقاً في السياسة السودانية، على نحو ما جرى تكراره في أبريل ١٩٨٥ لإسقاط الديكتاتورية الثانية (١٩٦٩ - ١٩٨٥).

لا تعتبر الديمقراطية ممارسة جديدة في التاريخ أو التجارب السودانية الحديثة. لقد كتب العديد من المفكرين السودانيين تحليلات عميقة عن وجود الديمقراطية، أي: الإرادة العامة للجماهير للتقرير في شئونها العامة من خلال نظام متراس عليه للحكم يمكّنها من ممارسة هذا الحق الأساسي. بهذا التعريف الواسع، نجّبت أنفسنا المفهوم الغربي الشكلي للديمقراطية كفروع متميزة للحكم يتعين إقامتها عن طريق الاقتراع القومي.

في السودان، وكما هو الحال في معظم دول العالم الثالث، هنالك صعوبات عديدة تعوق التطبيق الطبيعي المألوف للأنظمة المنتخبة. ومنذ الأيام الأولى من الاستقلال الوطني في عام ١٩٥٦، كان واضحاً أن السودان لن يتسنى له تأمين ديمقراطية عربية مستقرة. فالمظالم الكبيرة للحكومة المركزية الموروثة عن الإدارة البريطانية ضد المناطق المهمشة للبلاد، والتي تضم بوضوح غالبية السكان، ما كانت لتسمح باستمرار حكومة ذات نموذج وستمنسري.

إن التباين الاقتصادي والسياسي العميق بين المركز في السودان الذي تمتع بيزوغ وتنامي الصفوة العربية المسلمة الحاكمة والأجزاء الأخرى من البلاد التي عانت من الحرمان السياسي والاقتصادي والثقافي حتى قبل الحكم الاستعماري ما كان يمكن معالجته عن طريق حكم الأغلبية المنتخبة. لم ينجح هذا النظام المخفق للانتخاب في إعلاء صوت المناطق المهمشة. لقد جرى التعبير بشكل جيد عن الصراع العميق بين الحكومات المركزية والمناطق في ٥٠ عاماً من الحرب بين الجنوب والشمال التي امتدت لتضم معظم مناطق البلاد مع حلول الثمانينيات.

إن اخفاق الحكومات الثلاثة، قصيرة العمر، التي جرى انتخابها ديمقراطياً في المحافظة على الديمقراطية والسلام في السودان كان أمر متوقفاً في ضوء هذه الحقائق. على أن أسوأ ما في الأمر هو أن الحكومات العسكرية التي تواصل الآن حكم السودان من خلال ديكتاتورية الجبهة القومية الإسلامية الإرهابية، قد صاعدت الحرب الأهلية، ودمرت ثروة البلاد، وساعدت في إضعاف سيادة الشعب السوداني عن طريق سياسات خاضعة لقوى إقليمية أو مجموعات ضغط دولية. من بين هذه القوى غير الوطنية، تأتي حركة الإخوان المسلمين الدولية التي تواصل الحفاظ على وجود قوي لها في الدولة السودانية.

لقد تنامت هذه السيطرة المتطفلة من قبل حركة الإخوان المسلمين الإرهابية على الشؤون السودانية منذ اليوم الأول لانقلاب يونيو ١٩٨٩ العسكري الذي قاده العميد عمر البشير، الذي قام بإبدال كبار مسؤولي الدولة بعناصر من الجبهة القومية الإسلامية/الإخوان المسلمين سواء أكانوا من الخبراء السودانيين أو غيرهم. كانت ثورة يونيو للإنقاذ في الواقع ثورة لحركة الإخوان المسلمين الدولية بهدف السيطرة على السودان كنموذج لدولة إسلامية للجهاد يتم نقله إلى كافة البلدان الإسلامية الأخرى في المنطقة والعالم بأسره.

بهذا التحول المثير للصدمة للسياسات السودانية، أصبح السودان، للمرة الأولى في تاريخه الحديث، شريكاً في أعمال الإرهاب الدولي. وفقدت البلاد أيضاً قدراً كبيراً من استقلالها في صنع القرار فيما يتعلق بالشؤون الخارجية منذ الوقت الذي قرر فيه الطاغية جعفر نميري ربط السياسة الخارجية للسودان بمصر السادات. هذا الإهدار للسياسة الخارجية السودانية المستقلة تمت ممارسته مؤخراً عندما قرر الطاغية البشير نسف بروتوكول ماشاكوس للسلام خدمة لمصالح إقليمية مفضلاً عن الحاجة السودانية الماسة لإيجاد حل لحربهم الأهلية ذات الخمسين عاماً، على نحو ما أشار إليه بنجاح البروتوكول.

إن الطريق إلى سلام دائم وعادل في السودان ممكن. مع ذلك، فإن إمكانيات إدراك هذه الغاية يتم تقييدها بشدة عن طريق إخضاع المجتمع المدني السوداني لحكم القوات المسلحة المستمر. في مناقشات أثناء الديمقراطية البرلمانية الثالثة، اقترح محمد إبراهيم نقد وجوب تمثيل عادل للقوات المسلحة في حكم انتقالي قومي مع القوى المدنية. لقد رسخت خبرة الجيش السوداني في الحكم على إمتداد ٣٥ عاماً من بين ٤٦ عاماً هي عمر السودان المستقل. كان الراحل الفريق فتحي أحمد علي هو القائد العام الوحيد الذي رفض بشدة سياسات الانقلاب العسكري، وذلك نتيجة إصراره على حكم دستوري مفضلاً على الانقلاب العسكري.



صحيح أن للجيش السوداني دور يتعين عليه الاضطلاع به في الحكم. مع ذلك، فإن الجيش السوداني في حاجة إلى إعادة توجيه كي يحترم الحياة الدستورية المدنية للبلاد. ينبغي تحقيق هذا الهدف الرئيسي في إطار حكومة انتقال تقوم على أسس مبادئ حقوق الإنسان الدولية، احترام العلاقات المستقلة للأقاليم بالحكومة المركزية، وسياسة خارجية سودانية مبدئية تؤكد على مصالح الشعب السوداني مقدماً على غيرها من الخيارات الإقليمية أو الدولية الأخرى.

يحتاج السودان إلى حكومة تأخذ في اعتبارها الكامل حاجة البلاد للسلام والديمقراطية. حتى الآن، ظلت الديمقراطية حبيسة بسبب اقتطاع حقوق الإنسان والرقابة على الحريات العامة. وظل السلام مصلوباً بسبب المناورات الماكرة للحكومة والهجمات الوحشية على السكان المدنيين في المناطق المتأثرة بالحرب على إمتداد البلاد. أن الأوان للسودانيين لوضع نهاية لهذا العذاب المتواصل، ووصولاً لهذا الهدف يتعين على الجيش السوداني إتخاذ خطوة بناءة لوقف حكم ضباط الجيش على حساب الحكم المدني. وينبغي أن تأتي هذه الخطوة البناءة بتنسيق كامل مع الحركة المدنية السودانية لضمان تصحيح المعاناة طويلة الأمد للبلاد.

## الأنظمة الديمقراطية الإفريقية: استعراض

كتب جيرالد شمينز وديفيد غيليس (١٩٩٢: ٨١-٨٢) في تحدي التنمية الديمقراطية: "في عام ١٩٧٤، واجه ليوبولد سينغور، الحاكم السنغالي المطلق، أزمة شرعية كانت وراءها الضائقة الاقتصادية. لنزع فتيل الأزمة، سمح سينغور لحزبين آخرين بالمنافسة ضد حزبه الحاكم، الحزب الاشتراكي. كان يتعين على أحزاب المعارضة أن تتصوي تحت واحد من ثلاثة أنظمة فكرية: الليبرالي، والاشتراكي الديمقراطي والديمقراطي، والماركسي أو الشيوعي. نجح هذا الأسلوب في إقصاء الأحزاب الإسلامية الراديكالية. هذه البداية المعتدلة جرى توسيعها بواسطة عبده ضيوف، الذي تولى السلطة بعد تنحي سينيغوس طواعية في عام ١٩٨١. . . . وجه ضيوف اهتمامه، بنجاح محدود، للفساد البيروقراطي وانعدام الكفاءة. وهو تبني أيضاً سياسة الحوار والإصلاح مع المجموعات الاجتماعية المتنافرة مع الدولة. أكثر من ذلك سعى لتخفيف سيطرة الدولة على القطاع الريفي، وتشجيع مشروعات العمل الخاصة، وتنظيم مجالس تسويق المنتجات، وتطوير التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين، وإخماد جذوة مؤقثاً. السخط الريفي والقدرات السياسية للإسلام المتشدد.

بصورة متغايرة مع التحول المثير للانتباه في علاقات القوة بين إداريي الدولة المركزية والقوى السياسية الأخرى، كتب لاري دايمود في مجلة يو. إس. توداي (يناير ١٩٩٨) يقول "تتمثل الجذور المشتركة للخراب الاقتصادي، إنهيار الدولة، العنف العرقي، الحرب الأهلية والكوارث الانسانية في افريقيا في الحكم الفاسد والمتعسف. ونتيجة لفقدان معظم الدول لمظهر حكم القانون ومبدأ المسؤولية التي تقيد سلوك المسؤولين في الحكومة، فقد إنهارت مجتمعاتها فريسة للفساد المستشري، والمحسوبية، والنزوات الشخصية لمجموعة صغيرة من الصفوة الحاكمة. في مثل هذه الظروف، تكافح أية زمرة سياسية أو مجموعة عرقية للسيطرة على نصيب أسن أو متناقص من الثروة. لا تتوفر ودائع، مؤسسات لتيسير التعاون، أو ثقة في المستقبل. يسعى كل فصيل منافس إلى الاستحواذ على ما يمكن في الوقت الراهن مع إقصاء المجموعات الأخرى. إن التزيق الحقيقي الوحيد لهذا الخراب يتمثل في إطار دستوري يساعد على تقييد، فصل، انتقال ومشاركة السلطة كيما تستطيع كل مجموعة الحصول على نصيب في نظام مراقبة الصفوة الحاكمة وسائر الأطراف. يعني هذا، في جوهره، نظاماً سياسياً ديمقراطياً، بدرجة أو أخرى.

## الحالة السودانية

تشير الحالة في السودان إلى سلامة التحليل في البيان السابق. على الرغم من أن السودان حُكم مراراً بواسطة الطغاة، فإن أياً منهم لم يكن "حاكماً مطلقاً" على نحو ما كان سينغور. لم يقم أي منهم، عبود، نميري أو البشير، باطلاق حريات عامة للمنظمات المدنية السودانية لمشاركتهم السلطة السياسية. أعدد السلوك القبيح، الجشع، والجاهل البلاد لعقود، بتعسف السلطة والمظالم ضد ملايين السكان المدنيين. إن استصراخ دالتون المجتمع الدولي للتدخل بضغط قوية ضد الحكم الديكتاتوري يجد أفضل تعبير له في هذه الكلمات: "عندما يقوم ضباط الجيش بخلع ديمقراطية تؤدي دورها، ينبغي أن يُقال لهم بوضوح، وباجماع، وبالقوة بواسطة المجتمع الدولي إن نظامهم سيتم عزله عن أي دعم وإن عليهم أن يتركوا السلطة وأن يعيدوا النظام الدستوري."

مع ذلك، وبالنظر لعلاقات المجتمع الدولي مع نظام البشير الاستبدادي (١٩٨٩ إلى الآن)، فمن الواضح أن حكومة الولايات المتحدة وحدها هي التي أظهرت ضعفاً قوياً ثابتاً، بدرجات متفاوتة من النجاح، لإجبار الحكام العسكريين على وقف العمل العسكري، المشاركة في محادثات سلام جادة، والعمل بحسن نية لإعادة إنشاء علاقات مركز-إقليم في السودان.

## الضغط الأمريكي من أجل السلام

إن الضغط الأمريكي على الأطراف المتحاربة في السودان للتوصل إلى سلام ينبغي الإطراء عليه بجانب الإطراء على الدعم الانساني الكبير من الشعب والحكومة الأمريكية للمجموعات السكانية السودانية شديدة الحاجة في البلاد. هذا الدعم القوي يتعين مقارنته مع الإتجاه الاوروبي لتطبيع العلاقات المالية والاقتصادية مع النظام الارهابي من خلال التعاملات في البترول وغيره من المشروعات الأخرى المدرة للربح. كما يتعين مقارنته أكثر مع الشركات الكندية والمجموعات الآسيوية والعربية التي هرولت لتوقيع اتفاقات بترولية من أجل مصالحها، وبصفة خاصة الصين، ماليزيا وقطر، على حساب المصالح المباشرة للشعب السوداني، لاسيما في الجنوب. يشير قانون سلام السودان الأخير، الذي وقّع عليه الرئيس بوش، أكثر إلى التزام حكومة الولايات المتحدة بالمساعدة في إرساء سلام عادل ودائم في السودان.

يطلب قانون سلام السودان تحقيقاً في جرائم الحرب، وبدين الرق، القصف الجوي للأهداف المدنية، التلاعب بالعون الغذائي، وغيره من التكتيكات وانتهاكات حقوق الانسان التي تقوم بها حكومة السودان بجانب خروقات حقوق الانسان في كافة جوانب الصراع في السودان. يواجه القانون الرئيس لفرض عقوبات ضد السودان متى

رأى أن حكومته لا تتفاوض بحسن نية. وهو يطلب من وزير الخارجية أن يجهر خلال ستة أشهر بتقريراً حول جرائم الحرب في السودان. يعتمد القانون أيضاً مبلغ ٣٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاثة القادمة لتوفير مساعدة إضافية لمناطق السودان التي لا تخضع لسيطرة حكومة السودان في سبيل دعم إعادة بناء المجتمع المدني.

### اعتراض أحزاب شمالية

انضمت أحزاب رئيسية شمالية إلى حكومة السودان في الاعتراض على القانون. من بين هذه، الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يقوده محمد عثمان الميرغني وحزب الأمة الذي يقوده الصادق المهدي. يتركز مصدر الاعتراض في اقتناع هذه المجموعات بأن القانون لن يساعد عملية السلام. ذهبت الحكومة السودانية إلى حد دعوة الإفارقة لإدانة القانون بسبب أنه "غير عادل". في الواقع، يضع القانون ضغطاً كبيراً على الحكومة لإجبارها على العمل بحسن نية في محادثات سلام ماشاكوس الجارية التي شهدت انقطاعاً نتيجة لتبادل أعمال عسكرية بين قوات الحكومة من جانب والحركة الشعبية لتحرير السودان والتجمع الوطني الديمقراطي من جانب آخر.

في حين أولى القانون القليل من الإنتباه للمشاعر الوطنية للأحزاب الكبرى، فهو وجه مخاطبته للحاجة الماسة لقطاعات كبيرة من السكان الجنوبيين، أولئك الذين أصيبوا بشكل خاص بالحرب الأهلية، الرق، والفظائع الأخرى لحكومة السودان والأطراف المتقاتلة في الحرب الأهلية. يعتبر التركيز على إدانة كافة خروقات حقوق الإنسان "من كافة جوانب الصراع" إشارة هامة أخرى على قلق حكومة الولايات المتحدة للأوضاع الإنسانية للسكان من الضحايا. إن إلتقاء الرئيس بوش مع المواطنين السودانيين الذين جرى استرقاقهم يمثل إشارة جلية مقارنة مع الإهمال والممارسة الخاطئة وسياسة الاسترقاق المستمرة من قبل حكومة السودان ضد شعب السودان في مناطق الحرب.

في الأدب الدبلوماسي البحث، جرى إيذاء سيادة السودان بواسطة قانون سلام حكومة الولايات المتحدة من مفهوم أن مثل هذه العقوبات كان يتعين اجازتها في حال سبقتها مفاوضات ثنائية بين حكومة السودان والولايات المتحدة. لقد ظلت مثل هذه المفاوضات قائمة بالفعل منذ وقت طويل. عاقبت حكومة الولايات المتحدة حكومة السودان مبكراً منذ اليوم الأول لانقلاب الجبهة القومية الإسلامية العسكري في يونيو ١٩٨٩ وذلك لإطاحتها "ديمقراطية تؤدي دورها" في السودان تمكنت بنجاح من إنجاز اتفاقية السلام السودانية ١٩٨٨ عبر إجماع وطني فاعل، باستثناء وحيد لمجموعة الجبهة القومية الإسلامية المعادية للسلام. في أواسط التسعينيات، أصدر مجلس الأمن الدولي عقوبات ضد حكومة السودان بسبب أعمال الارهاب. يفرض قانون سلام السودان عقوبة مشروطة على حكومة السودان، رهونة بفشلها في تحقيق السلام الدائم في السودان.

ربما يكون واضحاً سبب إنضمام الأحزاب الرئيسية في السودان لجانب الحكومة في رفض قانون سلام ٢٠٠٢. ويمكن البحث عن الأسباب في "المشاعر الوطنية": إذ تفضل الأحزاب عدم فرض عقوبات على الإطلاق ضد حكومة السودان كيما تستطيع (الحكومة) الاضطلاع بمحادثات السلام بفهم جيد. مع ذلك، لم يحدث إطلاقاً أن اضطلعت حكومة السودان بمحادثات سلام مبدئية، لاسيما الآن وهي تهدر بازدياد الفهم السوداني للسيادة من خلال التعاون الوثيق من أجل صفقات سياسية مع اتجاهات اقليمية على حساب المصالح السودانية.

ينبغي أن يكون واضحاً، مع ذلك، الكيفية التي تستطيع بها أحزاب المعارضة الرئيسية وقف حكومة السودان بشكل فاعل عن اضطهاد الجنوبيين بالحرب الأهلية، الاسترقاق، والجرائم ضد الإنسانية في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة بغطرسة إخضاع الحريات العامة لهذه الأحزاب للرقابة، وكذا منظمات المجتمع المدني الأخرى. تضمنت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بواسطة حكومة السودان، على نحو ما أكد بيان أخير لحزب الأمة، على الاعتقال والوقف الاعتباطي للصحفيين، الطلاب، القادة السياسيين، وكثيرين غيرهم من المفكرين، وقتل أعداد أكبر من المواطنين المدنيين بالحرب الأهلية والهجمات الجوية الوحشية.

تستحث المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة حكومة الولايات المتحدة كيما تساعد - بتعاون وثيق مع التجمع الوطني الديمقراطي وحكومة السودان - في عقد مؤتمر قومي دستوري للسودانيين جميعاً بمشاركة كاملة من الأمم المتحدة وبحضور الإيقاد، الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية. إن مؤتمراً من هذا القبيل سيكفل المصالح السودانية كما يمكنه الوصول لحكومة تؤكد على المصالح الوطنية باعتبارها جدول الأعمال الأكثر أهمية.

## الديمقراطية التي يحتاجها السودان

هيئة تحرير الدورية

جاء في نص ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، أكبر وأقوى معارضة ديمقراطية لنظام البشير المرتبط بالجمهورية القومية الإسلامية ما يلي:

"تصافرت عدة عوامل على إعاقة التنمية الديمقراطية وقهر المواطن السوداني. يأتي من بين هذه الحقائق تجاهل القوى المنتجة من نقابات واتحادات في الممارسة السياسية، استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان لسنوات طويلة والانقلابات العسكرية وما تمخض عنها من نظم دكتاتورية، والفشل في حل قضايا الشعب السياسية وما صاحب ذلك من مظاهر فساد."

"كانت المحصلة الطبيعية لكل هذه العوامل هي الفشل، والإحباط والأزمات المزمنة. وفي نظرنا، لا يمكن إحداث تغيير إيجابي لهذا الواقع إلا من خلال المشاركة الفاعلة في السلطة بمستوياتها التشريعية والسيادية والتنفيذية من قبل كل القوى المنضوية الآن تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي، أي: الأحزاب السياسية، النقابات، القوات النظامية وكافة المجموعات المسلحة العاملة الآن تحت مظلتها، وذلك خلال الفترة الانتقالية والحكومة الديمقراطية اللاحقة."

مضى ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي للقول "من المهم ملاحظة حقيقة أن الانتكاسات التي اتسمت بها الانتقاضات الشعبية في أكتوبر ١٩٦٤ وابريل ١٩٨٥ كانت في جانب منها بسبب الغموض الذي شاب بعض بنود المواثيق أو التعميم المخل الذي خالط بعضها الآخر في غيبة أي تصور مشترك حول مناهج الأداء أو الاتفاق حول آلياته."

في هذا المقال، يهدف الكاتب لتناول هذه القضايا:

(١) الديمقراطية التي يحتاج السودان لممارستها لإيجاد حل للأزمة السياسية الراهنة هي ديمقراطية تصحيحية من نوع خاص حسب ما يقول الميثاق.

(٢) هيكل ووظيفة الديمقراطية التي يحتاجها السودان يقوم على حكومة انتقالية يتاح لها العمل لوقت أطول مما ترمي له بعض الأحزاب حالياً سواء من خلال البيانات المباشرة الصادرة عن اجتماعاتها أو عبر التعاون مع النظام.

(١) السودان في حاجة إلى ديمقراطية تصحيحية

تقوم الديمقراطية الليبرالية الطبيعية على صناديق الاقتراع، صوت مباشر لكل مواطن مؤهل باعتبار السن والمعايير القانونية الأخرى في انتخابات يجري تنظيمها في وقت معلوم وتحت إشراف هيئة انتخابات وطنية مستقلة تكون أعمالها مفتوحة للرقابة الدولية. يستلزم تنفيذ هذه الوسائل في هذا الوقت الراهن إجراء انتخابات فورية تشارك فيها كل الأحزاب ذات الرغبة في خوض الانتخابات في ظل حكم البشير القائم، سواء حدث فيه تغيير أم لم يحدث. سيكون من بين المشاركين بالقطع الحزب الخاص بالنظام، حزب المؤتمر الوطني، وكل الأحزاب الأخرى القائمة في الساحة بما فيها حزب الأمة ذي القيادة المتصالحة مع النظام.

لا ترغب فصائل التجمع الوطني الديمقراطي، وتحديدًا الحزب الاتحادي الديمقراطي، اليوساب، الحزب الشيوعي السوداني، الحركة الشعبية لتحرير السودان، القيادة الشرعية، قوات التحالف السودانية، مؤتمر البجا، الحزب الفيدرالي، في المشاركة في الانتخابات التي يخطط لها النظام. يعتبر موقفها هذا محموداً إذ أن دخولها في انتخابات تحت أي ظروف وبأي شكل مع النظام أو أولئك المتعاونين معه سيغني خيانة صريحة لميثاق التجمع الوطني الديمقراطي وسيكون على التجمع حينئذ أن ينهي وجوده على الفور على نحو ما تمنى وعمل له البعض بمثابرة دونما جدوى.

إن نضال التجمع الوطني الديمقراطي من أجل سودان جديد، الذي يتعين عليه تجنب السياسات والممارسات السلبية للماضي التي أنشأت وفاقمت الفشل في كل منحي للحياة السودانية- لاسيما الحرب الأهلية والمواطنة غير المتساوية، يهدف بوضوح لتحقيق العدالة في تمثيل السكان. يتمثل أحد مصادر الاهتمام الرئيسية لدى التجمع الوطني الديمقراطي في أن القوى الحديثة المعروفة (مثل النقابات والمجموعات المهنية) والمجموعات العرقية الإقليمية شديدة التهميش في البلاد، التي حُرمت من المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار الوطني على الرغم من أنها واصلت المشاركة الفاعلة في عملية الإنتاج في البلاد، يتعين تمثيلها بشكل عادل في حكم البلاد.

فيما يتعلق بالانتخابات والمجموعات المهنية، ينص ميثاق التجمع بوضوح على: "ان تجاهل القوى المنتجة من نقابات واتحادات في الممارسة السياسية والفشل في حل قضايا الشعب الأساسية وما صاحب ذلك من مظاهر فساد، مضافاً إلى استمرار الحرب الأهلية في جنوب البلاد لسنوات طويلة، والانتقالات العسكرية وما تمخض عنها من نظم دكتاتورية أعاقَت التطور الديمقراطي وقهرت الانسان السوداني، لا بد أن تكون نتيجته الفشل والإحباط والأزمة المستعصية."

وفيما يتعلق بالمجموعات العرقية الاقليمية الكبيرة في السودان، ينص الميثاق تحت (ج)- نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية): "يحكم السودان خلال الفترة الانتقالية على أساس الحكم اللامركزي. يحدد الدستور الانتقالي سلطات واختصاصات الكيانات المركزية والاقليمية وكيفية توزيعها. سوف يعيد التجمع الوطني الديمقراطي صياغة قانون لنظام الحكم اللامركزي في السودان. ويتعين إقامة نظام الحكم اللامركزي على توزيع السلطات والمهام، كما يتفق عليه بين المركز، الكيانات الشمالية والكيانات الجنوبية."

من الواضح أن ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي وقواه يلزمون أنفسهم بديمقراطية تصحيحية تهدف خلال الفترة الانتقالية- لمواجهة الإخفاقات السياسية والإدارية والتنمية الموروثة من الماضي ومن النظام الراهن أيضاً أو حكومته في شكلها الجديد وانعكاسات هذه الاخفاقات التي ابتلي بها السودان منذ استقلاله وإلى يومنا الحاضر. إن ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي وقواه لا يتحدثون عن إقامة فورية لديمقراطية ليبرالية تجرى فيه عملية اقتراع للوصول إلى حكومة منتخبة يتولى قاداتها الحكم استناداً على حكم الأغلبية لمصلحة الأغلبية كما تنص عليه وتفرضه ديمقراطية وستينستر.

لقد تضمنت أدبيات التجمع الوطني الديمقراطي على وصف كامل وتفصيلي للحكومة الانتقالية. يقدم مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي للقضايا المصرية (أسمر ١٩٩٥) ومقررات التجمع في يونيو ١٩٩٩ تعريفاً واضحاً لما يعنيه الحكم الانتقالي وما يتعين عليه إنجازه للسودانيين عقب الإطاحة بنظام البشير. تنص مقررات يوليو للتجمع الوطني الديمقراطي على "خامساً: العمل السياسي:- تمت إجازة القرار التالي فيما يتعلق بالحل السياسي:- ١- يؤكد التجمع الوطني الديمقراطي أن الحل السياسي للمشكلة السودانية هو وسيلة نضالية لشعب السودان لتحقيق أهدافه المشروعة في: (أ) وضع نهاية للحرب الأهلية وإرساء مبادئ سلام دائم وعادل في السودان موحد بإرادة المواطنين. (ب) إجتناب الحكم الديكتاتوري، إستعادة الديمقراطية وحكم القانون، والتعهد بالالتزام الكامل بكافة المواثيق والاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. (ج) إعادة بناء الدولة السودانية على أسس وطنية لا مركزية من أجل توزيع عادل للسلطة والثروة القومية، مع الاحترام الكامل للتنوعات العرقية والدينية والثقافية للسودان."

لقد أشار الميثاق عن صواب إلى الحاجة لإقامة حكومة انتقالية تلتزم تأكيد التمثيل الكامل للانتخابات، المجموعات المهنية والمجموعات الاقليمية كفضائل التجمع الوطني الديمقراطي: "لا سبيل في نظرنا للخروج من هذه الأزمة إلا بمشاركة في السلطة بمستوياتها التشريعية والسيادية والتنفيذية من قبل كافة القوى المنتظمة الآن تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي، أي: الأحزاب السياسية، النقابات، القوات النظامية، وكافة المجموعات المسلحة العاملة تحت لوائه، أثناء فترة الإنتقال وخلال الحكم الديمقراطي اللاحق."

يولي كاتب هذا المقال اهتماماً خاصاً بما تضمنه الميثاق من انتقاد "الغموض الذي شاب بعض بنود المواثيق أو التعميم المخل الذي خالط بعضها الآخر في غيبة أي تصور مشترك حول مناهج الأداء أو الاتفاق حول آلياته."

لقد تضمن هذا النص رفضاً قوياً لأية عودة للتجارب السابقة للحكومات السودانية، مدنية أو عسكرية، التي برزت في الساحة السياسية دون أن تتوفر لديها مرشحات أو اهتمامات وطنية، ودون أي "تصور مشترك حول مناهج الأداء أو الاتفاق حول آلياته."

إن البرنامج المفصل للتجمع الوطني الديمقراطي في مواجهة مثل هذا الغموض يجري التعبير عنه جيداً في برنامج العمل ليونيو ١٩٩٩ في اتجاه إقامة حكومة انتقالية من أجل ديمقراطية تصحيحية للبلاد: "(٥) لبناء مناخ ملائم للحل السياسي، يتعين على حكومة الخرطوم إتخاذ الاجراءات الضرورية التالية: (أ) تجميد كافة المواد التي تقيد الحريات العامة في دستور ١٩٩٨، وذلك وفقاً للملاحظات التي وردت في تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الانسان في السودان الذي جرى تقديمه للدورة ٥٥ للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان في جنيف. (ب) إلغاء المرسوم الدستوري الثاني. (ج) إلغاء قانون الطوارئ. (د) إلغاء كافة السلطات الاستثنائية الواردة في قانون الأمن العام (الإيقاف، التفتيش، الاعتقال، الاختطاف، التفتيش دون إذن قضائي، إلخ). (هـ) إلغاء قانون التوالي السياسي وأية وصاية على الأنشطة السياسية والنقابية. (و) إلغاء شرطة ومحاكم النظام العام. (ز) كفالة حرية التنقل، التعبير والتنظيم، وإلغاء كافة القوانين التي تحظر الحريات العامة. (ح) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإسقاط كافة العقوبات الصادرة بحق السجناء السياسيين. (ط) إعادة كل الممتلكات المصادرة."

لم يتم نظام البشير بتنفيذ شيء من هذه الإجراءات التصحيحية التي تمثل، في حال تطبيقها بإخلاص، ضمانة فعلية لتسوية سلمية للأزمة التي فاقمها حكمه القائم على الجبهة القومية الإسلامية. من جانبه، يتعين على التجمع الوطني الديمقراطي ألا يتزحزح قيد أنملة عن هذه التوجيهات المبدئية والواضحة. ما لم يحدث هذا، فإن "مايو" البشير والديمقراطيين الليبراليين الذين يتأمررون في الوقت الحالي للنيل من الديمقراطية التصحيحية التي يدعو لها التجمع الوطني الديمقراطي سوف يواصلون تسميم الساحة بفترة أخرى ثانية من الأزمة السياسية المتجددة.

## حالة حقوق الانسان في السودان

خلال الفترة ١ يوليو و ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢

خلال الأشهر الثلاثة الماضية التي يغطيها هذا التقرير، أول يوليو و ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢، تواصل العمل بموجب قانون الطوارئ، الذي جرى تجديد العمل به في ديسمبر الماضي، الأمر الذي يعني منح رئيس الجمهورية سلطة إلغاء أي قانون بمرسوم جمهوري. كما تواصلت خلال هذه الفترة أعمال المضايقة والإضطهاد والاستهداف بحق المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وظلت الحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير والاجتماع السلمي وحرية التنقل قائمة خلال ذات الفترة التي أكد فيها مسؤولو الحكومة المرة تلو الأخرى التزامهم بالقوانين الإسلامية ورفض التنازل عنها.

وتسببت أعمال القتال في جنوب السودان بصفة خاصة، في مقتل آلاف المدنيين كنتيجة مباشرة للحرب أو الأسباب الأخرى المرتبطة بها، كما أدت هذه الأعمال إلى تهجير عشرات الآلاف منهم. وتواصلت خلال الثلاثة أشهر الماضية الغارات الجوية ضد المدنيين، وسقط مئات المدنيين الأبرياء بين قتيل وجريح من جرائها.

غير أن شهر يوليو الماضي شهد أيضاً التوقيع على بروتوكول، بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، في ماشاكوس بكينيا فتح أبواباً للأمل في إنهاء الحرب الأهلية في البلاد وتحقيق السلام. لكن الجولة الثانية من المفاوضات تعرضت لانتكاسة في مطلع سبتمبر من جراء انسحاب حكومة السودان، وتبع ذلك إشتداد حدة العمليات العسكرية في جبهات متعددة وسقوط المئات من القتلى وتوقف عمليات الإغاثة في كثير من المناطق المتضررة بالحرب. وعقب توقف المفاوضات عاد من جديد الخطاب الديني المتشدد للحكومة التي قامت بإعلان "الحرب الجهادية" ضد خصومها في جبهات عديدة.

## القيود على الحريات:

أبقت السلطات على قرار سابق لها بمنع أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي من السفر للخارج للمشاركة في اجتماعات للتجمع في أسمرات والقاهرة. وأكد مسؤولو الحكومة الإبقاء على الحظر باعتباره "قراراً أمنياً وليس سياسياً". وفي يوليو اعترضت السلطات الأمنية وفداً لحزب الأمة المعارض بولاية الجزيرة ومنعته من السفر للعاصمة، وجرى إيقاف الوفد عن نقطة للتفتيش بضواحي الخرطوم -سوبا- بواسطة عناصر أمنية قامت برده على أعقابها.

وفي منتصف يوليو دعت لجنة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية بالخرطوم (لجنة الظواهر السالبة) في تقرير لها إلى فصل الطلاب عن الطالبات في المرحلة الجامعية. وقضى التقرير بحرمة الاختلاط في الجامعات. صدر هذا التقرير في وقت تداول فيه المشرفون على الجامعات أمر فرض زي على الطالبات يتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتعتبر السلطات أزياء من نحو البنطال والأقمصة زياً غير شرعي للفتيات باعتبار أن ارتدائهن له فيه تشبهُ بالرجال وهو أمر "منهي عنه شرعاً". كما أوصت اللجنة في تقريرها أيضاً بإعادة النظر في المناهج الجامعية وتعديلها بما يوافق الشريعة الإسلامية.

وفي ٤ يوليو أغارت عناصر الأمن المسلحة على منزل الناشط على أحمد حمدان في امدرمان وقامت بتهديد زوجته، كما أغارت على منزل ناشط آخر، فيصل حسن التجاني، وتفتيشه دون إذن قانوني. ولما كان التجاني غير موجوداً في المنزل حينها قامت عناصر الأمن باستجواب أطفاله (٧ و ١٤ عاماً) ومصادرة جهاز كمبيوتر وكميات من الكتب والأغراض الخاصة.

## تأكيد التمسك بالقوانين الإسلامية:

واصل مسؤولو الحكومة خلال الأشهر الأخيرة تأكيد تمسكهم بالقوانين الإسلامية، وعلى سبيل المثال قال على عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني في الاسبوع الثاني من يوليو خلال أعمال المؤتمر الدعوي الأول الذي نظمته وزارة الإرشاد إن الحكومة لن تتراجع ولن تستجيب لأي ضغوط تهدف لإتنائها عن الشريعة الإسلامية. وفي الاسبوع الأول من أغسطس قال الرئيس السوداني عمر البشير إن اتفاق ماشاكوس لم ينص على إلغاء الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر تشريع لأهل السودان. وبالترامن مع قوله أكد رئيس القضاء، جلال الدين محمد عثمان، أن الهيئة القضائية "لم ولن تعطل الحدود" -أي العقوبات الجسدية التي تتضمن الجلد والرجم وقطع الأطراف، مشدداً على أن القضاة "حريصون على تنفيذ شرع الله". وفي مطلع سبتمبر أعلن عمر البشير مجدداً تمسك حكومته بالنهج الإسلامي، وقال إن الخرطوم ستظل عاصمة للإسلام ولن تكون إلا مسلمة وسوف تطبق فيها الشريعة الإسلامية بدون تحفظ. وجاء حديث البشير كرد على ما قالت به الحركة الشعبية لتحرير السودان

من أن اتفاق ماشاكوس يهدف إلى إستثناء عاصمة البلاد من تطبيق القوانين الإسلامية. وأضاف البشير قائلاً "إننا على استعداد لأن نحارب لفترة ثلاثة عشر عاماً مرة أخرى دفاعاً عن الخرطوم وحتى لا تصبح علمانية".

### حرية الصحافة:

واصلت الحكومة تقييد حرية الصحافة خلال الأشهر الماضية، على الرغم من أن المراجعة الأمنية المسبقة للمواد الصحفية لم يعد معمولاً بها في معظم الصحف. كما واصلت السلطات التطبيق الصارم لـ "ميثاق شرف" يلزم الصحفيين بتجنب التعرض للقوات المسلحة أو "المجاهدين والشهداء" والانتقاص من "الإنجازات الوطنية". وواصلت الحكومة أيضاً استخدام المواد الاعلانية الخاصة بها كأداة للضغط على الصحف، بجانب فرض قيود على المساحات المحددة للإعلانات بالصحف.

وخلال هذه الفترة تعرضت عدد من الصحف للمصادرة والتوقيف، كما أوقعت عقوبات على صحفيين في قضايا متعلقة بالنشر.

في ١٣ يوليو حالت الأجهزة الأمنية دون صدور صحيفة "الحرية" بعد قيام عناصر تابعة للأمن بأخذ الصفحتين الأولى والأخيرة من الصحيفة قبيل طباعتها بحجة الاطلاع على محتوياتها، ولم تتم إعادة الصفحات إلا في اليوم التالي ما حرم الصحيفة من الصدور.

وفي ٢٤ يوليو أصدرت محكمة في الخرطوم أحكاماً بالغرامة ٢٠٠ ألف دينار بحق ثلاثة من كبار صحفيي "خرطوم مونيتور" التي تصدر باللغة الانجليزية. وأمرت المحكمة بسجن البينو اوكني، رئيس التحرير، والفرد تعبان ونيال بول في حال عجزهم عن دفع الغرامة. ويعتبر فرض غرامات باهظة على الصحف والصحفيين أحد الوسائل التي تتبعها الحكومة لإفلاس الصحف التي تنتقد سياساتها وحملها على التوقف.

وفي يوم الأربعاء ٢٨ أغسطس منعت السلطات صحيفة "الأيام" من الصدور لنشرها موضوعاً حول ظاهرة "ختان الإناث" التي تجد تشجيعاً من بعض الجماعات السلفية.

وفي ٤ سبتمبر صادرت السلطات نسخ صحيفة "خرطوم مونيتور" من المطبعة قبيل توزيعها بحجة نشرها مادة تعتبرها السلطات ضارة بالوحدة الوطنية! كما قامت السلطات بالتحقيق مع رئيس تحرير الصحيفة، البينو اوكني، ومدير تحريرها، نيال بول. كما قامت في نفس اليوم بمصادرة نسخ صحيفة "الحرية" بسبب انتقادها إنسحاب الحكومة من الجولة الثانية لمحادثات ماشاكوس. وتسببت هذه المصادرات في إلحاق خسائر كبيرة بكلتا الصحفيتين اللتين تصدر كل منهما ١٠ آلاف نسخة.

وفي ٨ سبتمبر وجهت لجنة الشكاوى بالمجلس القومي للصحافة إنذاراً لصحيفة "ألوان" لنشرها انتقادات لمسؤولين حكوميين.

### الاعتقالات الاعتباطية:

في ٤ يوليو اعتقلت عناصر الأمن بحي اميدة في امدرمان المواطن فيصل حسن التجاني، كما قامت بمصادرة وثائق وأوراق خاصة به من بينها بحث علمي يقوم بإعداده في سبيل الحصول على شهادة الماجستير. وأخضع التجاني لعمليات تعذيب قاسي داخل مقر للأمن في الخرطوم يقع شمال مقابر الفاروق. وجرى مطلع الشهر أيضاً اعتقال طالبي طب في جامعة بحر الغزال وتعذيبهما بشكل قاسي ما أدى إلى إصابة أحدهما بجرح بالغ في رأسه نتيجة الضرب بمؤخرة بندقية.

وفي منتصف يوليو جرى اعتقال ١٨ شخصاً في مدينة جوبا لمشاركتهم في مناقشة حول الأوضاع في الجنوب. وعند نهاية الشهر اعتقلت السلطات في منطقة الحاج يوسف بالخرطوم يعقوب ابراهيم عمر، أحد عناصر حزب التحرير، لقيامه بتوزيع منشورات حملت انتقاداً لاتفاقية ماشاكوس.

وفي أغسطس قامت السلطات باعتقال عشرات الطلاب المنتمين لحزب المؤتمر الشعبي الوطني بعد احتجاجهم على استمرار اعتقال رئيس الحزب، د. حسن الترابي، رغم قرار صدور قرار باطلاق سراحه من قاض بالمحكمة الدستورية. وطالت الاعتقالات أيضاً عناصر قيادية وناشطين في الحزب في العاصمة وخارجها، لاسيما الابيض والفاشر ومدني. ويعتقد أن نحواً من مائتين شخص شملتهم هذه الاعتقالات. وكان من بين الذين جرى اعتقالهم عبدالله حسن أحمد، نائب الأمين العام للحزب، محمد الأمين خليفة، أمين أمانة الاعلام بالحزب، ابراهيم السنوسي، مسؤول العلاقات الخارجية بالحزب، بدر الدين طه، أمين المكتب السياسي، صديق أحمد، سليمان جاموس، محمد ادريس، أنس الزمزمي، عبد الله علي النور، الحاج آدم يوسف، عمر عبد المعروف وصديق الأحمر.



وخلال شهر أغسطس جرى اعتقال نحو ٧٠ من مجموعة الفور العرقية في مناطق مختلفة من دارفور وجبل مرة دون توجيه اتهامات محددة لهم. ويعاني بعض من هؤلاء مشكلات صحية بالغة مثال: نصر الدين أحمد طمبور، الذي يعيش بكلية واحدة، وأحمد ابراهيم أزرق وكلاهما جرى اعتقاله أثناء وجودهما كمرضى بالمستشفى، إضافة إلى عبد الواحد محمد أحمد نور. ومن بين الذين شملهم الاعتقال خلال شهر أغسطس: آدم عبد الرحمن النافع، خالد عبده محمد، حسن الطاهر آدم، آدم محمد، أحمد عبد الله إسحق، هارون آدم، عبد المنعم آدم، ضوء البيت محمد ضوء البيت، فضل عبد الله أرباب، فيصل محمد بابكر، عبد الله بابكر سعيد، أبكر أحمد عبد المجيد، يعقوب عبد الله يعقوب، سيف الدين ابراهيم، يحي هارون عثمان، أحمد آدم ابراهيم، خضر عبد الرحمن.

وخلال شهر سبتمبر جرى اعتقال العشرات في مدينة كسلا، بشرق السودان، والمناطق المجاورة لها على خلفية التحسب لعمليات عسكرية تنفذها المعارضة. كما شهدت العديد من الجامعات في البلاد حالة من عدم الاستقرار، وجرى اعتقال العشرات من الطلاب.

### الحرب والوضع الانساني:

تواصلت بحدة العمليات العسكرية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وواصل الطرفان المتقاتلان، الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان، تبادل احتلال المدن والبلدات. وفي منتصف يوليو قالت الحكومة باحتلالها لحامية لورونيو شرق توريت، وعقب ذلك بقليل قال الجيش الشعبي باحتلاله لبلدة لافون في شرق الاستوائية. وفي الاسبوع الأخير من الشهر قتل وجرح مئات المدنيين وجرى تشريد الآلاف من منازلهم خلال عمليات عسكرية نفذتها الحكومة في أعالي النيل.

ورغم تجديد الحكومة أدون العمل لمنظمات الإغاثة العاملة في الجنوب خلال شهر يوليو إلا أنها أبقّت على منع المنظمات من العمل في ١٨ موقعا، ولم تفلح جهود الأمين العام للأمم المتحدة، أثناء زيارة له للخرطوم، في إقناع الحكومة برفع حظرها عن تلك المناطق. وفي ٢٣ موقعا سمحت الحكومة لمنظمات الإغاثة بالعمل فيها، جرى فرض حظر استخدام الطائرات في نقل مواد الإغاثة.

وفي شهر أغسطس، وبصفة خاصة في النصف الأخير منه، تصاعدت حدة العمليات العسكرية في جنوب السودان. وفي الاسبوع الأول من الشهر قالت الحكومة باحتلالها لبلدة لافون في أقصى جنوب البلاد، قبل أن تقوم قوات الحركة الشعبية باستردادها في وقت لاحق. كما قامت قوات الحكومة بمحاولات لاسترداد مدينة استراتيجية (كبوينا) كانت فقدتها في يونيو الماضي. وكانت مناطق شرق الاستوائية أكثر المناطق تعرضاً للقتال. واتهم كل طرف الآخر ببدء القتال في محاولة لكسب مواقع ميدانياً قبل بدء الجولة الثانية من مفاوضات السلام في كينيا.

إلى ذلك تعرض مئات من المواطنين المدنيين إلى أعمال قتل وتدمير واختطاف ونهب إنقامية على أيدي عناصر تابعة لجيش الرب الاوغندي المتمرد، وهي جماعة كانت تحظى بدعم حكومة الخرطوم في وقت سابق.

وفي سبتمبر، لاسيما عقب توقف محادثات السلام في ماشاكوس، أعلنت الحكومة التعبئة العامة في البلاد وجرى إرسال الآلاف من المقاتلين والمجندين إلى مناطق الحرب، ما أضطر العديد من منظمات الإغاثة إلى إخلاء مناطقها وحرمان المدنيين المعدمين من الغذاء. وعلى سبيل المثال انسحبت ١٩ منظمة عاملة في مجال العون الانساني من مدينة جوبا، كبري مدن جنوب السودان، وامتدت الحرب خلال الشهر إلى عدة ميادين منها منطقة النيل الأزرق وشرق السودان.

### الغارات الجوية ضد الأهداف المدنية:

- قتل خمسة أشخاص على الأقل وأصيب سبعة آخرون بجروح خطيرة إثر قيام طائرة انتينوف حكومية بالإغارة على قرية في جنوب السودان في أول يوليو، واستهدفت الغارة قرية قرب مدينة كبوينا التي احتلتها قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في يونيو.

- وفي يوم الجمعة ١٢ يوليو جرح شخصان على الأقل في غارة نفذتها طائرة حكومية على ايكوتوس، وألقت الطائرة ١٢ قنبلة على أسقفية توريت في البلدة، ما تسبب في تدمير مكتب شيد مؤخراً للأسقف أكبو جونسون مونيك.

- وقتل عشرات المدنيين في غارات نفذتها طائرات مروحية مقاتلة في منطقة مانكين بغرب أعالي النيل ضمن هجوم واسع للقوات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها خلال الفترة ٢٦ - ٢٨ يوليو، أي بعد أقل من اسبوع على توقيع الحكومة لاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في ماشاكوس بكينيا.

- في منتصف شهر أغسطس قصفت طائرة انتينوف حكومية بلدة باريك جنوب توريت وأصابت عشرة مدنيين على الأقل معظمهم من النساء والأطفال. كما قامت في نفس اليوم بقصف بلدة بانويل ما أسفر عن مقتل طفل في الرابعة من عمره وإصابة ستة آخرين على الأقل من بينهم أم الطفل القتيل.

- وفي منتصف الشهر والأيام التالية قامت طائرات حكومية بقصف بلدات في شمال بحر الغزال منها أويل ويرول ما تسبب في مقتل ستة مدنيين وجرح عدد كبير.

- وفي يوم الثلاثاء ٢٠ أغسطس قامت طائرة انتينوف بإسقاط ٦ قنابل على بلدة ايسوك بشرق الاستوائية أصابت معظمها مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية متسببة في إصابة عدة تلاميذ. كما جرى تدمير مبنى مدرسي بالكامل. وفي نفس اليوم أغارت طائرة أخرى على بلدة كيبالا حيث قامت بإسقاط ٥ قنابل. قتلت في الغارة امرأة عجوز وأصيب آخرون بجراح.

- وفي يوم الأربعاء ٢١ أغسطس أغارت طائرة انتينوف على بلدة ايسوك، للمرة الثانية خلال ٢٤ ساعة، كما قامت أيضاً بإلقاء قنابل على بلدة موريهاتيكا في شرق الاستوائية.

- وفي يوم الثلاثاء ٢٧ أغسطس أغارت طائرة حكومية على بلدة ايسوك حيث قامت بإسقاط ٦ قنابل على مجمع كنسي ملحقه دماراً كاملاً بمستودع للأغذية.

- وفي يوم الأربعاء ٢٨ أغسطس أغارت طائرة انتينوف حكومية على نفس البلدة، ايكوس، مرة أخرى وقامت بإسقاط ١٠ قنابل، استهدفت ثلاث منها قرية ايمي المجاورة. وأصيب من جراء الغارة عدة أشخاص بجروح منهم بارنابا لوكو نيانق.

- وفي يوم الجمعة ٣٠ أغسطس أغارت طائرة انتينوف ثلاث مرات متتالية على بلدة هيبالا الأمر الذي أدى إلى مقتل وجرح عديدين. وحال تتالي الغارات دون إجلاء الجرحى وتقديم العون لهم.

- نفذت الطائرات الحكومية غارات مكثفة على إمتداد عدة أيام على بلدة توريت والبلدان والقرى الواقعة في محيطها عقب استيلاء قوات الجيش الشعبي عليها في ٨ سبتمبر. أدت هذه الغارات إلى مقتل العشرات وجرح المئات وإجبار السكان المحليين على ترك مواطنهم.

- وفي ٩ سبتمبر ألقت طائرات انتينوف حكومية ١٠ قنابل قرب مدرسة في مدينة تابوس القريبة من الحدود الاثيوبية، ما تسبب في مقتل طفلين وإصابة ثمانية بجروح خطيرة.

- وخلال يومي ٢٠ و ٢١ سبتمبر قتل ٢٦ شخصاً على الأقل وأصيب العشرات نتيجة عمليات قصف جوي استهدفت مناطق بغرب الاستوائية ووسط أعالي النيل وشمال بحر الغزال. شاركت في الغارات مروحية مقاتلة وطائرات انتينوف وميغ ٢٩. وأمكن في ٢١ سبتمبر إحصاء ١٧ قتيلاً في مخيم للاجئين في أمادي في منطقة موندري بولاية الاستوائية، كما أدى القصف إلى مقتل عائلة بأكملها مع أبنائها السبعة، وأسقطت الطائرات خلال الغارة ١٤ قنبلة فوق ابياي في أول يومي الغارة. وفي عطار بمنطقة ابياي، غرب أعالي النيل، قتل جميع أفراد عائلة أخرى مكونة من تسعة أشخاص في ذات الغارات. وفي منطقة تويك، شمال بحر الغزال، قتل خمسة أشخاص على الأقل بينهم طفلين -أحدهما في الثالثة والآخر في الثالثة عشر- خلال غارات ٢٠ و ٢١ سبتمبر.

### المحاكمة غير العادلة للاعدام والعقوبات الجسدية:

في ١٧ يوليو قضت محكمة طواريء خاصة في مدينة نيالا بغرب السودان بإعدام ٨٨ شخصاً، وسجن آخر لعشر سنوات بصله مع صدامات قبلية شهدتها المنطقة في مايو الماضي.

وفي ٢٣ يوليو قضت محمة طواريء خاصة أخرى في ذات المدينة بإعدام ١٥ شخصاً، بينهم امرأة بعد إتهامهم بالهجوم على قريتين في ابريل الماضي، كما قضت ذات المحكمة بسجن اثنين آخرين عشر سنوات.

- وفي أغسطس قضت محكمة للاستئناف في نيالا بتأكيد أحكام الاعدام التي أصدرتها محكمة طواريء خاصة الشهر الماضي بحق ٨٨ شخصاً اتهموا بالصلوح في صدامات قبلية. وينتمي جميع المحكوم عليهم بالاعدام إلى مجموعة اثنية واحدة (الرزيقات). ومع أنه لا تزال أمام هؤلاء فرصة استئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف العليا تخشى المنظمة من احتمال عدم رفع هذه الأحكام عنهم لاسيما مع صدور تأكيدات عديدة من مسؤولين في الدولة والأجهزة العدلية على الإبقاء على عقوبة الإعدام والعقوبات الجسدية الأخرى. وكان وزير العدل، علي محمد عثمان يسن قد أعلن رفضه لمناشدات من قبل منظمات لحقوق الإنسان بوقف أحكام الاعدام. وقال الوزير إنهم يتمسكون بالإبقاء على عقوبة الإعدام "المنصوص عليها في القرآن" حسب قوله. وأضاف "إنها جزء من إيماننا، وحيث يوجد نص قطعي لا يكون أمامنا اختيار سوى تنفيذه".

- وفي ٣١ أغسطس قضت محكمة في الخرطوم بعقوبة الجلد (بجانب السجن والغرامة) على ثلاثة أشخاص بينهم اثنين من الطلاب. وقضت المحكمة بجلد كل من لوىء عبد المنعم (١٩ سنة) ونصر جابر (٢٣ سنة) وهيثم حسن إبراهيم (٣٥ سنة) ٢٠ جلدة إضافة إلى سجن كل منهم لمدة شهرين وتغريمه نصف مليون جنيه. والمتهمون الثلاثة ينتسبون لحزب المؤتمر الوطني الشعب وكانوا قد اعتقلوا بسبب احتجاجهم على تمديد رئيس الجمهورية اعتقال د. حسن الترابي لعام آخر رغم قرار المحكمة العليا بإطلاق سراحه.

#### انتهاكات ضد المرأة:

- في تمييز صارخ ضد المرأة أمرت سلطات الجمارك (قوة نظامية) في يوليو بإحالة ٢١ ضابطة جمارك، بين رتبتي العقيد والنتيب. والنساء اللاتي شملهن قرار الإحالة هن:

العقيد إلهام حسن الطيب، العقيد أمال محمد صالح، العقيد إحسان عثمان كيركساوي، العقيد حليلة ...، العقيد محاسن عوضه، الرائد سميرة عبد الله، الرائد عواطف عبد الله، الرائد إيمان الدوش، الرائد إقبال عثمان، الرائد علوية محمد أحمد رمضان، الرائد عائدة خليل، الرائد سنته محمد عبد الله، الرائد عفاف حسن المهدي، الرائد فايضة محمد سعيد، الرائد نوال السنوسي، النتيب أمال برسوم، النتيب أمال أرباب، النتيب سيده آدم، النتيب سارة عبد الله، النتيب عرفة الطاهر، و النتيب نعمات توفيق.

## دعوة المنظمة السودانية لحقوق الانسان- القاهرة من أجل السلام:

### لصاحب النيافة الأسقف ديسموند توتو

نيافة الأسقف ديسموند توتو

مدرسة اللاهوت

جامعة ايموري

١١ اكتوبر ١٩٩٩

صاحب النيافة

أكتب لكم هذه المناشدة لحثكم على مخاطبة القضايا الملحة المتعلقة بوضع نهاية للحرب الأهلية في السودان ولصنع والحفاظ على- السلام في كافة أرجاء البلاد.

لقد ظل أهل السودان يشاهدون بالإعجاب قيادتكم الروحية ومواقفكم القوية والمتسقة تجاه حركة جنوب إفريقيا التي حققت بنجاح عبر نضالات مواطني وقادة جنوب إفريقيا نظاماً ديمقراطياً للحكم يقوم على الاحترام الكامل لكل الأعراق وتأسيس المساواة والعدالة الاجتماعية لكافة الناس.

تستدعي ذاكرة أهل السودان بالاعجاب بزيارتكم للخرطوم والعروض البليغة المخلصة التي قدمتموها مع الراحل البروفسير محمد عمر بشير، رئيس المنظمة السودانية لحقوق الانسان، في أعقاب الانتفاضة الجماهيرية السودانية في ابريل ١٩٨٥ التي أنهت ديكتاتورية نميري واستعادت الحكم الديمقراطي في البلاد.

لقد ظلت الكيانات الديمقراطية السودانية، بما فيها النقابات، المجموعات المهنية، والأحزاب السياسية، تتاضل من أجل إقامة ديمقراطية تقوم على التمتع بكامل حقوق الانسان، كفالة العدالة الاجتماعية، والسلام الدائم. تمكن الشعب السوداني من الوصول إلى إتفاق بين كافة الأطراف المتحاربة، الحكومة وقوات المعارضة، وحدد موعداً نهائياً لمؤتمر قومي دستوري في يوليو ١٩٨٩ لمناقشة هذه الأجندة المحددة.

للأسف، جرى إجهاض اتفاق السلام الوطني بواسطة انقلاب عسكري دبرته ونفذته الجبهة القومية الاسلامية (الحاكمة الآن تحت إسم حزب المؤتمر الوطني) منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وإلى الوقت الراهن. أدى إلغاء دستور السودان الديمقراطي ومصادرة كافة الحريات العامة والحقوق المدنية إلى تصعيد الحرب الأهلية لمستوى غير مسبوق من الدمار. جلبت الحرب معها عمليات واسعة من الإبادة الجماعية، القتل خارج نطاق القضاء والتطهير العرقي، التعذيب، كارثة الرق، وغيرها من الأعمال الوحشية ضد الإنسانية.

قُتل الملايين من السودانيين، معظمهم من ذوي العرق الافريقي. وجرى تشريد ملايين أخرى، معظمهم أيضاً من السودانيين ذوي العرق الافريقي. وتواجه ملايين أخرى، وبشكل أساسي ذوي العرق الافريقي، خطر حرب يبدو أنها لن تعرف التوقف بسبب الموارد المالية الجديدة التي تتاح لها، بترول السودان، على نحو ما جرى الاعلان عنه مكرراً من قبل الطغمة الحاكمة.

صاحب النيافة

إن السودان في حاجة ماسة لجهود عالمية قوية من أجل السلام. إن أهل السودان محبون للسلام، ومع ذلك لا يجري كبح المجموعة الحاكمة من توسيع العمل العسكري ضد المواطنين الأبرياء لأهداف سياسية.

لقد آن الأوان على كافة قادة العالم لدعم التجمع الوطني الديمقراطي الذي يمثل الأحزاب السياسية السودانية، النقابات، الروابط المهنية، والمجموعات العسكرية المعارضة في إتجاه السلام. إن مجموعة الايقاد، وأصدقاء الايقاد، الذين تقودهم الولايات المتحدة الامريكية، يعملون من أجل السلام. وتؤكد مبادرة مصرية لبيبة حديثة على أهمية حوار من أجل السلام بين حكومة السودان والتجمع الوطني الديمقراطي.

إن الاشارات الصادرة عن حكومة السودان ما تزال تدعو للحرب. وما تزال حكومة السودان مترددة وغير حاسمة في أن تصبح نظاماً ذي توجه ديمقراطي محب للسلام من أجل رفاهية الشعب السوداني بأكمله. هنالك حاجة ملحة لضغوط دولية لمنع حكومة السودان من استخدام بترول السودان في الحرب وحملها على الاستجابة للإرادة القوية عند شعبها للسلام، الحكم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

من بين العديدين من دعاة السلام والعدالة الاجتماعية في السودان، فإن مجلس الأمناء والمكتب التنفيذي للمنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة يناشد نيافتكم دعم الجهود المبذولة من قبل شعبنا لوقف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والعدالة. ولسوف يعين دعمكم ضحايا الحرب من السودانيين الأفارقة، وأيضاً غيرهم من أبناء السودان، للسير في طريق السلام ومفارقة كوارث الحرب.

إننا مفعمون بالأمل، بإصاحب النيافة، في أنكم ستتظرون في إتخاذ دور فاعل في عملية السلام في السودان بالتنسيق الوثيق مع التجمع الوطني الديمقراطي، الإيقاد، وأصدقاء الإيقاد، وبصفة خاصة حكومة الولايات المتحدة، حيث عبّرت جميعاً عن استعدادها لمساعدة السودان في تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية.

المخلص

محجوب التجاني

رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

## مذكرة إلى السيناتور جون دانفورت المبعوث الأمريكي الخاص بالسلام في السودان

المحترم السيناتور جون دانفورت  
المبعوث الأمريكي الخاص بالسلام في السودان  
واشنطن، العاصمة  
الولايات المتحدة الأمريكية

يقدر السودانيون في الشتات وأصدقاء السودان على إمتداد العالم تقديراً عالياً اهتمام شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجهودهم الصادقة لبلوغ نهاية للأزمة السودانية.

نحن نعتقد أن الرئيس بوش قد أصاب في إشارته للأزمة السودانية باعتبارها "هامة بالنسبة للإدارة، وأنها هامة بالنسبة للعالم." إننا نقدر قرار الرئيس بوش بتعيين السيناتور دانفورت لـ "تقرير ما إذا كان هناك أمر مفيد يمكن للولايات المتحدة القيام به للمساعدة في وضع نهاية للمعاناة في السودان، إضافة إلى ما نقوم به بالفعل في الجانب الإنساني." ننتهز هذه السانحة لبسط تقديرنا وامتناننا للعون الإنساني الثمين الذي تقدمه الولايات المتحدة لشعبنا في المناطق المتأثرة بالحرب.

إن الأزمة في السودان تتجذر عميقاً في الوضع الإداري، السياسي، الاقتصادي، والثقافي للبلاد. ويعتبر إخفاق الحكومة المركزية في السودان في تنفيذ اتفاق السلام كما تم التوصل إليه بنجاح مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ١٩٨٨، يعتبر سبباً رئيسياً للحرب الأهلية التي تضطلع بها دون هوادة الحكومة القائمة منذ انقلاب يونيو ١٩٨٩ العسكري.

إن إصرار حكومة السودان على إخراس المعارضة الديمقراطية السودانية على إمتداد البلاد عن طريق عنف الدولة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للأزمة. وإن إنهماك الحكومة بشكل غير مسبوق في نشر عقيدتها الدينية الأصولية بغرض دحر المجتمع والدولة سبب رئيسي آخر للأزمة. كما يعتبر سبباً رئيساً للأزمة أيضاً السياسات الملتقة، غير المبدئية، وسيئة النية من قبل الحكومة تجاه مبادئ الإيقاد الخاصة بفصل الدولة عن الدين وممارسة حق تقرير المصير بواسطة الجنوب، الإنقسان، وجبال النوبة.

إن السياسات المراوغة للحكومة غير المستجيبة للتجمع الوطني الديمقراطي، المظلة الكبرى للمعارضة الديمقراطية السودانية، لهي مصدر مستمر للأزمة. كما أن الممارسات المراوغة للحكومة تجاه المبادرة المصرية الليبية التي نجحت في الاعتراف بالتجمع الوطني الديمقراطي كشريك مساو للحكومة في إيجاد حل للأزمة السياسية للسودان سبب رئيسي للأزمة. وإن الرفض المتواصل من قبل الحكومة لكافة المناشدات المحلية والإقليمية والدولية الأخرى التي تدعو للاستجابة لمطالب التجمع الوطني الديمقراطي لهو سبب رئيسي للأزمة.

المحترم السيناتور دانفورت

نحن، السودانيون في الشتات وأصدقاء السودان، نؤمن بصدق أن أزمة السودان يمكن تحليلها وإدراكها بأفضل شكل بميثاق ومقررات التجمع الوطني الديمقراطي. لقد تم إدراك ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي وفق إلتزام جلي بمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وتقوم مقررات التجمع على الإجماع الوطني من قبل كافة الشركاء في التجمع الذي يضم الأحزاب السياسية الرئيسية، النقابات، والمجموعات العسكرية المعارضة للحكومة.

خاطب اجتماع أسمرات للتجمع الوطني الديمقراطي (١٩٩٩) محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني الديمقراطي رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، الصادق المهدي رئيس حزب الأمة رئيس الوزراء المنتخب في الحكم الديمقراطي، وجون قرنق دي مبيور قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان قائد القيادة العسكرية المشتركة للتجمع الوطني الديمقراطي. ونشير إلى أحدث اللقاءات والمناقشات مع كبار المسؤولين الأمريكيين حول أزمة السودان من قبل التجاني الطيب نيابة عن هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

نحن، السودانيون في الشتات وأصدقاء السودان، نؤكد عن دراية وخبرة أن جميع السودانيون مسلمين وغير مسلمين ظلوا يعيشون بتسامح ديني في السودان على إمتداد التاريخ المعروف للبلاد. لم يعرف السودان من قبل على الإطلاق حرق الكنائس في الجنوب، المجازر بحق المسلمين في مساجد أدرمان، تدمير المدارس القرآنية في جبال النوبة، والقصف الجوي لمدينة همشكوريب النقية. إن أعمال اللاتسامح الديني، التطهير العرقي والكرامية هذه تمت ممارستها فقط بواسطة انقلاب الجبهة الإسلامية القومية العسكري الذي استولى على السلطة

السياسية ليجعل من السودان نظاماً منبوذاً لعدم التسامح الديني. واتبعت حكومة الجبهة الإسلامية القومية أيضاً سياسة الأرض المحروقة القاسية وقصف الكنائس والمدارس ومراكز الإغاثة الإنسانية جواً.

المحترم السيناتور دانفورت

إن الأزمة في السودان لهي أزمة سياسية تقتضي حلول سياسية تتم مناقشتها بوضوح وتنفيذها بجديّة. وبسبب الطبيعة والحقائق السياسية للصراع فإننا نشدد على سيادتكم في هذه المذكرة باعتباركم مبعوثاً للولايات المتحدة خاص بالسلام في السودان أهمية أن تأخذوا في الاعتبار مقررات التجمع الوطني الديمقراطي كأساس لحل شامل وعادل لمشكلات السودان.

إننا نؤمّن بصدق في أن هذه المقررات توفر أفضل خطة متاحة لإقامة حكم انتقالي في السودان يمكنه أن يضع تسوية دائمة وعادلة لمعاناة شعبنا على إمتداد البلاد.

الحل السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي

يؤكد التجمع الوطني الديمقراطي أن الحل السياسي للصراع السوداني يعني وسيلة نضالية لشعب السودان لتحقيق أهدافهم المشروعة في:

- (أ) إنهاء الحرب الأهلية وإرساء مبادئ سلام دائم وعادل في السودان متحد بإرادة شعبه.
- (ب) استئصال الحكم الديكتاتوري، إستعادة الديمقراطية وحكم القانون، والتعهد بالالتزام الكامل بكافة عهود واتفاقيات قانون حقوق الإنسان الدولي.
- (ج) إعادة بناء الدولة السودانية على أساس وطني لامركزي من أجل توزيع عادل للثروة الوطنية، والمشاركة في السلطة باحترام كامل للتنوع الاثني، والديني، والثقافي للسودان.

سلوك الحكومة تجاه الوسطاء الدوليين

إنتماً من التجمع الوطني الديمقراطي بالسعي لسلام دائم وعادل على أساس حكم انتقالي ديمقراطي:

- (أ) ينبغي التوصل إلى اتفاق بين أطراف الصراع من خلال وسطاء حول آلية ومكان مناسب خارج السودان لعقد اجتماع تحت رقابة اقليمية ودولية.
- (ب) يؤكد التجمع الوطني الديمقراطي الثقة في مبادرة الايقاد ودور شركاء الايقاد.
- (ج) يرحب التجمع الوطني الديمقراطي بالمبادرة الأخوية لمصر وليبيا للبحث في سبل لحل الأزمة السودانية.
- (د) يرحب التجمع الوطني الديمقراطي بكل المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة بجديّة لتحقيق السلام، الاستقرار، والديمقراطية في السودان. ويتطلع التجمع الوطني الديمقراطي إلى شكل للتقريب بينها.

مع ذلك، لم يصب أي تغيير يذكر موقف حكومة السودان منذ يونيو ١٩٨٩ وإلى اللحظة الراهنة. ونتيجة لرفض الحكومة للحاجة إلى فصل الدين عن الدولة والحاجة إلى كفالة ممارسة حق تقرير المصير للأطراف المعنية في التجمع الوطني الديمقراطي، فقد فشلت كل اجتماعات حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيجيريا، كينيا، وأوغندا.

نحن، السودانيون في الشتات وأصدقاء السودان، نعتقد أن مقررات التجمع الوطني الديمقراطي توفر الأرضية المفضلة والخطوات العملية للوصول إلى اتفاق وطني قابل للتطبيق. نحن نحث السيناتور دانفورت كي يولي كريم انتباهه لمقررات التجمع الوطني الديمقراطي الهامة في هذا الصدد.

إجراءات مطلوبة لتهيئة المفاوضات

في ما يتعلق بالدور المتوقع من حكومة السودان للدخول في مفاوضات جادة مع التجمع الوطني الديمقراطي، يطلب التجمع الوطني الديمقراطي من حكومة السودان إتخاذ هذه الخطوات لتهيئة المناخ المناسب للحل السياسي:

- (أ) تجميد كافة المواد التي تقيد الحريات العامة في دستور ١٩٩٨، وفقاً للملاحظات التي أوردها تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في السودان والذي جرى تقديمه أمام الدورة ٥٥ للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف.

(ب) إلغاء المرسوم الدستوري الثاني.

(ج) إلغاء قانون الطوارئ.

(د) إلغاء كافة السلطات الاستثنائية في قانون الأمن العام (القبض، التفتيش، الاعتقال، الخطف، التفتيش دون إذن قضائي، إلخ).

(هـ) إلغاء قانون التوالي السياسي وأيضاً أية وصاية على الأنشطة السياسية أو النقابية.

(و) إلغاء شرطة ومحاكم النظام العام.

(ز) كفالة الحق في حرية التنقل، التعبير والتنظيم وإبطال كافة القوانين التي تحظر الحريات العامة.

(ح) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإسقاط الأحكام التي صدرت بحق السجناء السياسيين.

(ط) إعادة جميع الممتلكات المصادرة.

باستثناء القليل من الممتلكات التي أعيدت مؤخراً لقلّة من المواطنين من المجموعات المعارضة، فإن الغالبية من المجموعات الأهلية السودانية ورجال الأعمال جرى حرمانهم تماماً من ممتلكاتهم، أراضيهم، وثروتهم الحيوانية. إن حكومة السودان مطالبة بتعويض كل هؤلاء الضحايا، إعادة الأراضي والثروات الحيوانية المصادرة بواسطة الميليشيات التي تسيطر عليها الحكومة (قوات الدفاع الشعبي) لأصحابها الحقيقيين، وكفالة حق المجموعات الأهلية السودانية في العودة إلى مواطنهم بكرامة واحترام.

رفضت حكومة السودان إنفاذ أي من الإجراءات الضرورية (أ) إلى (ط) التي حددها بوضوح التجمع الوطني الديمقراطي لتيسير عملية المفاوضات السلمية نحو حل سياسي لأزمة السودان. إننا نأمل بصدق أن يقوم السيناتور دانفورت بوضع هذه الإجراءات الضرورية في صدارة جدول الأعمال للتقدم في إتجاه حل سياسي "يعين في وضع حد للمعاناة في السودان".

### الحكومة وانتهاكات حقوق الإنسان

تحدث الرئيس بوش عن صواب عن انتهاكات حكومة السودان لحقوق الإنسان. وكما حدد الرئيس بوش: "النحو عقدين من الزمان، ظلت حكومة السودان تتشن حرباً وحشية ومخزية ضد شعبها. وهذا غير صواب، ويتعين وقفه. استهدفت الحكومة المدنيين بالعنف والارهاب. إنها تسمح بتشجيع على الرق. وإن مسؤولية إنهاء الحرب ملقاة على عاتقها. ينبغي عليها الآن السعي للسلام، ونحن نرغب في المساعدة".

نحن على اتفاق كامل مع التقييم الصحيح للرئيس بوش في شأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة السودان.

من جانبه، لفت التجمع الوطني الديمقراطي باستمرار إنتباه المجتمع الدولي للانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان في السودان، وإلى أن القمع والكيّ ما يزال قائمان، وأن دستور "التوالي" يهدف فقط إلى إعطاء مشروعية لحكم الحزب الواحد العسكري لنظام الخرطوم.

استتكر التجمع الوطني الديمقراطي وجماعات حقوق الإنسان باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان الشريفة المتواصلة من قبل حكومة السودان، وبصفة خاصة القصف الجوي للأهداف المدنية في المناطق المحررة في الشرق، الجنوب، جبال النوبة ومناطق شمال وجنوب النيل الأزرق.

يشاطر السودانيون في الشتات وأصدقاء السودان الاهتمام العميق بشعب السودان، مع التجمع الوطني الديمقراطي، جميع جماعات حقوق الإنسان، إدارة الرئيس بوش، والمجتمع الدولي من جراء معاناة الشعب السوداني من الحكم الطاغوي الطويل، انعدام الديمقراطية، والإبادة الجماعية. ونشير بشكل خاص إلى الوضع المأساوي لشعبنا في بحر الغزال، أعالي النيل، جبال النوبة، وشرق السودان. إننا نود إستدعاء مذكرة شعب دارفور التي أدانت حكومة السودان للتخلي عن إلتزاماتها كدولة بفشلها في توفير الصالح الاجتماعي، الأمن، والاستقرار للمنطقة لتقود من ثم إلى إنتشار السلاح غير المأذون به وتشجيع الضغائن القبلية. إننا نقدر مساعي التجمع الوطني الديمقراطي لإحلال السلام بين المجموعات المتحاربة.

### تحذير التجمع للشركات المستثمرة في حقول نفط السودان

إننا نأمل في لفت كريم إنتباه المبعوث الأمريكي الخاص للسلام في السودان إلى تجديد التجمع الوطني الديمقراطي التأكيد على حق شعب السودان في استثمار بترول وذهب السودان وغيرهما من الموارد الطبيعية الأخرى في البلاد في مناخ استقرار وسلام. لقد أصدر التجمع الوطني الديمقراطي تحذيرات متكررة للشركات العاملة في مجالي البترول والذهب. وسوف تظل مواقع الاستثمار أهداف عسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي



يقدر ما تواصل حكومة السودان التلاعب بهذه الموارد الوطنية في سبيل تغذية الحرب الأهلية، قمع المواطنين، وتعزيز دولة الحزب الواحد.

العزیز السیناتور دانفورث

نتمني لك كل النجاح في مهمتك التاريخية. ونحن على ثقة في أنكم ستجدون في هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي متحدثاً عميقاً باسم شعب السودان. إننا نأمل في أن تكون مذكرتنا بداية مفيدة لاستهلال مهمتكم المقدسة في تعاون وثيق مع التجمع الوطني الديمقراطي وحكومة السودان للمساعدة في تحقيق السلام والديمقراطية لأمتنا الحبيبة.

المخلصون

السودانيون في الشتات وأصدقاء السودان

الموقعون:

ابوبكر سيداحمد، الإمارات العربية المتحدة  
 زينب عثمان، الولايات المتحدة الأمريكية  
 د. صدقي كبلو، المملكة المتحدة  
 سليمان بخيت، الولايات المتحدة الأمريكية  
 جارة عثمان، المملكة المتحدة  
 عوض خوجلي، المملكة المتحدة  
 رشا التجاني، الولايات المتحدة الأمريكية  
 نصر الفولي، الولايات المتحدة الأمريكية  
 عبد المنعم الجزولي، الولايات المتحدة الأمريكية  
 عصام صديق، الولايات المتحدة الأمريكية  
 أنجي التجاني، الولايات المتحدة الأمريكية  
 منال عوض خوجلي، المملكة المتحدة  
 محجوب التجاني، الولايات المتحدة الأمريكية  
 نور الدين منان، الولايات المتحدة الأمريكية  
 عصام عبد الحفيظ، الولايات المتحدة الأمريكية

## ملاحظات حول إفادة جون برنر غاست في شأن أزمة السودان

محجوب التجاني

في إفادته أمام لجنة العلاقات الخارجية - اللجنة الفرعية الخاصة بأفريقيا، في ١١ يوليو ٢٠٠٢، ومع احترامه لتطبيق سياسة الولايات المتحدة في السودان، فقد تحدث السيد جون برنر غاست، من المجموعة الدولية للأزمات، عن "بناء قوة أثر من خلال عملية السلام نفسها." فيما يلي ما طرحه من تفاصيل: (توفر عملية السلام في حد ذاتها عدداً من الفرص أمام الولايات المتحدة لزيادة قوة أثرها على الأطراف دعماً للسلام: ٦- إضافة البنثاغون: تتعزز قوة الأثر الأمريكية على كلا الطرفين بمستوى إدراك وزارة الدفاع الأمريكية لدورها في دعم عملية السلام بطريقة ملموسة. تمثل العامل الأكثر فاعلية في الجهد الناجح للولايات المتحدة لتسوية الصراع الأرتري الاثيوبي المسلح في إضافة ضباط من الجيش الأمريكي إلى فريق التفاوض الأمريكي، والسماح للسفر على متن طائرة عسكرية أمريكية. في الوقت الحالي، لا يوجد دعم من البنثاغون للمشاركة الأمريكية في عملية السلام السودانية في شكل أفراد أو مكونات مادية، وهو أمر مطلوب ومفيد الآن بقدر مساو، وهو مفيد أكثر بعد ١١ سبتمبر.)

تعليق:

مشيراً إلى الحرب الأرترية الاثيوبية، دعا السيد برنر غاست الولايات المتحدة في حالة السودان إلى "إضافة ضباط عسكريين أمريكيين كجزء من فريق التفاوض الأمريكي، والسماح للفريق بالسفر على طائرة عسكرية أمريكية."

لا يتفق الكاتب مع السيد برنر غاست حول هذه النصيحة وذلك للأسباب التالية:

(١) الحرب الأهلية السودانية لا تشابه الحرب الأرترية الاثيوبية. حاربت أرتريا للحصول على استقلالها الوطني من اثيوبيا منذ بداية الحرب وإلى حين إنتهائها بالاستقلال الكامل لدولة أرتريا من دولة اثيوبيا. ومنذ البداية، نظر الأرتريون لأنفسهم باعتبارهم غير اثيوبيين. اندلع الصراع السوداني المسلح بين مواطنين سودانيين ينظرون لأنفسهم باستمرار على أساس أنهم سودانيون. اندلعت الحرب كحرب أهلية بين مواطني نفس البلد الذي ظل العدو الرئيسي بالنسبة له الحكومة المركزية في السودان.

(٢) هدف كفاح السودانيين من أبناء الجنوب إلى الحكم الذاتي، وليس الاستقلال. تطورت مقاومة الجنوبيين لعدوان الخرطوم، مع مرور العقود، من كفاح سياسي وعسكري من أجل الحكم الذاتي في إطار السودان الواحد إلى كفاح ناضج من أجل ممارسة حق تقرير المصير للجنوب والمناطق المضطهدة الأخرى للسودان. تقوم الحاجة لحق تقرير المصير من أجل تحقيق أهداف سياسية وبيولوجية وثقافية-اجتماعية ودينية أساسية. هنالك جنوبيون يكافحون من أجل الانفصال. مع ذلك، فإن المؤثرين من السياسيين والمفكرين والناشطين الجنوبيين لا يسعون لهذه الأهداف فقط لإنفصال الجنوب من الشمال، حسب إعلاناتهم و/أو وجهات نظرهم الواضحة. يأتي من بين هؤلاء القادة دكتور جون قرنق من الحركة الشعبية لتحرير السودان، دكتور توبي مادوت من يوساب، الدبلوماسي الدولي دكتور فرانسيس دينق، ومسؤول المنظمة السودانية لحقوق الإنسان-القاهرة السيد أبدون أقاو، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر. لقد ظل الجنوبيون، مدعومين بأعداد متزايدة من الشماليين، يضغطون من أجل إعادة بناء كامل للبلاد على أسس القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة لإقامة حكم دستوري، سلام دائم وعادل، ومواطنة متساوية تسترشد بمبادئ حقوق الإنسان الدولية.

(٣) تُعرف هذه المبادئ على نحو جيد بكونها عقيدة السودان الجديد. لقد طُوِّرت المجموعات السياسية الجنوبية والشمالية معاً، والنقابات، والمفكرون بشكل هام ومستويات متفاوتة هذه العقيدة. علاوة على ذلك جرت ترقية وتبني ذات المبادئ كبرنامج سياسي للحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما جرى اعتمادها أيضاً في التجمع الوطني الديمقراطي كمقومات أساسية للحل السياسي الشامل لأزمة السودان.

(٤) لا تطالب قوات التجمع الوطني الديمقراطي، التي يقودها قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان بنفسه، باستقلال الجنوب عن الشمال. إن قوات التجمع الوطني الديمقراطي تحارب الحكومة المركزية للسودان التي تواصل سلوكها العدواني ضد السودانيين، سواء في الشمال أو الجنوب عن طريق أعمال الحرب والقمع السياسي. لقد أكد قادة التجمع الوطني الديمقراطي باستمرار، لاسيما في أعقاب الكثير من العمليات العسكرية، أن جهود صد هجمات الحكومة استندت على القدرات المحلية الذاتية لقوات المعارضة، وليس على جهود غير سودانية. تظل هذه الحقيقة أحد أقوى الحقائق المتعلقة بالديمقراطية الوطنية للتجمع الوطني الديمقراطي. إنها الضمانة لوحدة السودان على المدى الطويل. ويتعين حماية هذه الضمانة والمحافظة عليها.

(٥) دعوة برنر غاست للعسكرية الأمريكية للقيام بذات الدور الذي قامت به في الحرب الأرترية الاثيوبية لا تناسب الحرب الأهلية في السودان. وتأسيساً على هذه الحقائق، فمن الأهمية القصوى إبقاء الصراع السوداني-

السوداني داخل حدود الأزمة. رغم مأساوية استمرار الصراع بخسائره غير المسبوقة في الأرواح ونتائجه المريعة في الممتلكات والحياة الاجتماعية، فإن المحتوى والشكل السوداني-السوداني للأزمة يظل مع ذلك داخل إطار أزمة وطنية بقدر ما أمكن إبعاد الجيوش غير السودانية عن الأطراف المتحاربة. إن دعوة القوة العظمى للولايات المتحدة إلى القيام بدور عسكري في أزمة السودان سوف تؤدي فقط لزيادة حدود الحرب، ربما بأكثر مما عرفته في أي وقت مضى. لن يعين هذا بشيء العملية السلمية التي، رغم ترنحها وبطء سيرها على أفضل تقدير، تحتاج إلى الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والايديولوجي للولايات المتحدة أكثر من أي شكل آخر ممكن للدعم.

(٦) قدم السيد برنرغاست للولايات المتحدة استراتيجيات ووسائل قابلة للتطبيق لـ "زيادة قوة أثرها على الأطراف دعماً للسلام." أعتقد أن معظم هذه الوسائل والاستراتيجيات مقبولة إلى حد بعيد في سياق العلاقات السودانية-الأمريكية التي ظلت واعدة بمفاهيم اقتصادية، سياسية وتعليمية، إضافة إلى التعاون العسكري بين حكومة السودان وحكومة الولايات المتحدة، إلى ما قبل النظام الإرهابي لحكام الجبهة القومية الإسلامية (١٩٨٩ إلى الوقت الراهن). تبدو مقترحات برنرغاست جذابة لحد بعيد، فيما أعتقد، بالنسبة للحكومة القادمة التي ستلي سقوط النظام الإرهابي القائم للجبهة القومية الإسلامية.

(٧) لضمان علاقة متطورة، مبدئية، بعيدة المدى بين الولايات المتحدة ونظام الحكم الديمقراطي السوداني التالي، فإن دور الولايات المتحدة سيكون محل إعترا ف كما كان الأمر باستمرار. إن أفضل دور يمكن للولايات المتحدة الاضطلاع به بترحيب عميق في الأزمة السودانية لهو دور إنساني ودبلوماسي مناصر، إضافة إلى دور الممول الاقتصادي والثقافي - وليس دور الممسك بعضا العسكرية. وحتى إذا كان مثل هذا الدور سيعين في استسلام أحد الجانبين السودانين للجانب الآخر في مجرى الأحداث الجارية بالبلاد، يعتقد الكاتب أن العسكرية الأمريكية يتعين تجنبها في أزمة السودان.

(٨) ربما تقوم حاجة لقوات من الأمم المتحد أو منظمة الوحدة الإفريقية. حين تتفق الطغمة الحاكمة في السودان في نهاية الأمر مع التجمع الوطني الديمقراطي على اتفاق سلام شامل، فإن اجراءات وقف إطلاق النار ستكون في حاجة لقوة أمم متحدة و/أو قوات من منظمة الوحدة الإفريقية للمساعدة في ضمان التزام التجمع الوطني الديمقراطي/حكومة السودان بوقف إطلاق النار والدواعي العسكرية الأخرى. وباعتبارها قوات دولية و/أو اقليمية فإن دورها ينبغي تقييده لهذه الأجنحة. لا ينبغي أن يكون لها أي دور سياسي أو نحوه في البلاد.

(٩) يتعين على قوات التجمع الوطني الديمقراطي/حكومة السودان أن تلتزم تماماً بخطط التجمع العسكرية. وتتمثل هذه الخطط الاستراتيجية في تلك التي توصل إليها قبلاً شهيد السودان الفريق فتحي أحمد علي، القائد العام الراحل للقوات المسلحة السودانية مع العقيد دكتور جون قرنق، القائد العام الحالي للقيادة العسكرية الموحدة للتجمع الوطني الديمقراطي. ويعتبر الفريق عبد الرحمن سعيد، القائد الحالي للقيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية، نائب رئيس هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، مرجعاً رئيسياً في هذه الخطط.

## رسائل للمحرر

من مجموعة المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة (مدني)

نحن سعداء بتلقينا لأعداد الدورية ١٢ و ١٣. هناك حاجة لمزيد من التركيز على المشكلات الخاصة بالمناطق. تقوم حالة مجاعة مريجة في كثير من قرى وسط البلاد الذي عرف فيما مضي باعتباره جزءاً من إدارة مشروع الجزيرة. إن التضخم غير المسبوق في أسعار السلع مدهل. تواصلت عمليات الاعتقال الإعتباطي في أوساط الطلاب بجامعة الجزيرة، وتقريرنا المفصل حول هذا الأمر في مرحلة الإعداد. نأمل في أن تلقي الدورية مزيداً من الضوء على حالة حقوق الانسان في دارفور، المنطقة الشرقية، وأقصى شمال البلاد حيث تخطط الحكومة لإغراق المناصير والمجوعات الأخرى بالنيل كما فعل عبود خلال الستينيات.

من لبنان

نقدر عالياً جهودكم لكفالة حقوق الانسان للشعب السوداني في داخل بلدنا المحاصر. نحن نأمل في أن نصبح أعضاء في منظماتكم للدفاع معكم عن حقوق الانسان لشعبنا، وحتى نصبح جزءاً من النضال الوطني من أجل القيم الانسانية والشفافية.

نزار عبد العدل، وطاهر حسب الرسول إبراهيم، الجامعة اللبنانية

من الاستاذ ابراهيم أيوب

الموضوع: ترحيب المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة ببروتوكول ماشاكوس

لمحجوب التجاني وأعضاء المنظمة

شكراً لكم على هذا البيان عميق الدلالة الذي يعكس تفكير الغالبية منا. إن دعمنا للبروتوكول لا ينبغي ترجمته إلى قبول بأهلية النظام الديكتاتوري غير الشرعي الحاكم في الخرطوم، أو اعتباره عفواً عن الفظائع التي ارتكبت بواسطة التراي-البشير-علي عثمان محمد طه وأعدائهم. لقد ظللنا باستمرار نولي الحرص لأطفال الجنوب والشمال معاً، الذين احيلوا إلى أيتام لتمكين بعض المتعطشين للدماء من الاستمتاع بأعمال القتل وبعض اللصوص من الاستمتاع بالتهب. بذات القدر، فإن تحفظاتنا تجاه بعض ما تضمنه البروتوكول لا ينبغي أن تعميماً عن أن أكثر المهام إلحاحاً بالنسبة لنا هو تخليص بلدنا من الفاسدين الذين أبقوا على السودان العظيم رهينة في أيديهم منذ يونيو ١٩٨٩. شكراً لكم مرة أخرى ودعونا نقول بصوت عال: ليستمر النضال ضد الجبهة القومية الاسلامية.

من الاستاذ هشام عبد المجيد:

الموضوع: ترحيب المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة ببروتوكول ماشاكوس

شكراً لك دكتور محجوب. أعتقد أن البيان، بشكل عام، يعتبر أحد التقييمات الايجابية النادرة لبروتوكول ماشاكوس. هناك عالم كبير من الاختلاف بين "الترحيب" ببعض جوانب الاتفاق والدعم المطلق الأعمى للصفقة بأكملها. لقد أعمت العواطف كثيراً من ردود الفعل تجاه البروتوكول، وأعتقد بعضهم أن الأمر هو مجرد "مع" أو "ضد"، نقبله أو نرفضه. تتوفر في البروتوكول إمكانية كبيرة لوقف الأعمال العدائية التي يمكن أن تضع حداً لواحدة من أسوأ الصراعات المسلحة فظاعة في التاريخ الانساني. لا يمكن إغفال هذا العنصر الهام في البروتوكول لتكتيكات ومناورات سياسية أو لمبررات أخرى. ينبغي الترحيب بالبروتوكول. من جانب آخر، لا يمكننا إزدراد جوانب أخرى من البروتوكول يمكنها أن تقود، بل وتقود حتماً، إلى شكل من الديكتاتورية والانتهاك لحقوق الانسان. إنني اثني على المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة لقرائتها الموضوعية واستبصارها لما تضمن عليه بروتوكول ماشاكوس، كما أعبر عن تقديري للجهد الفكري الذي اشتمل عليه.

## رد لسونديرا هيل، من فاطمة أحمد إبراهيم

لقد حقق الاتحاد النسائي للمرأة السودانية المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية، وحققت تعديلات كبيرة في قوانين الأسرة. لهذا منحت الأمم المتحدة جائزة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٣. وبهذا أصبح أول تنظيم نسائي ينال تلك الجائزة والوحيد حتى الآن في كل العالم.

وبالمناسبة فإن الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، الذي يحتل منصباً استشارياً في الأمم المتحدة، هو الذي رشحتني شخصياً لتلك الجائزة، لأنني أول امرأة من العالم الثالث تفوز بمنصب الرئاسة فيه في مؤتمر نسائي عالمي عقد بلندن في عام ١٩٩١. ومن قبل ظلت تتعاقب على رئاسته شخصيات من بلدان الغرب منذ تكوينه في عام ١٩٤٥. ولكنني أصرت على منحها للاتحاد النسائي، لأنني لا أؤمن بالعقيدة الفردية في العمل العام، ولا بأن اليد الواحدة يمكن لها أن تصفق. وكل ما تم من إنجازات فهو من عمل الاتحاد النسائي قيادية وقاعدة، وما فاطمة إلا رمز من رموزه القيادية.

هذا وأما قولك "إنه ما لم يكن في وسعنا تحديد ما تعنيه مصطلحات من نحو حقوق النساء والمساواة، فسوف نظل غير قادرين على التمييز بين الاستراتيجيات المختلفة المطروحة من أجل إحداث التغيير والتحول" فهذا كلام غريب يا سونديرا. من الذي قال لك إن حقوق النساء ومساواة المرأة ليست واضحة لنا؟ لقد حققنا على أرض الواقع، ولولا الانقلابات العسكرية، وبخاصة نظام الجبهة الإسلامية الحالي الذي أطاح بكل المكتسبات التي حققناها للمرأة، لنالت المرأة المساواة الكاملة. وأؤكد لك أن الاتحاد النسائي الآن يناضل مع الشعب السوداني للتخلص من النظام الحالي، وستنال المرأة حقوقها مرة أخرى، مع الاحتفاظ بمبادئنا الأخلاقية والدينية.

سأشرح هنا كيف ان هذا القول يختلف عن محتويات المادة (٥)، وأثبت أنك لست على حق في قولك إن موقفنا لا يختلف عن محتويات المادة. وقبل أن أدخل في الموضوع أود أن أسألك: هل سبق لك أن درست القرآن؟ أرجو إفادتي ضروري جداً. وسأقدم الشرح التالي للسودانيين فقط.

جاء في المادة ٥: "منح المرأة حقوقها بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية". المعروف أن القرآن الكريم هو أساس الإسلام، أما الشريعة الإسلامية فهي نتاج اجتهادات العلماء في تفسير القرآن. ولهذا نجد أن مصدر الإسلام واحد هو القرآن الكريم، ولكن تعددت المذاهب والأحزاب والمنظمات الإسلامية. إلى ذلك تم خلط بين الإسلام والعادات. ساعد على ذلك الأمية المنتشرة بين المسلمين، والتي لم تمكنهم من معرفة الإسلام الحقيقي من مصدره الأساسي: القرآن الكريم. وعندما نزل القرآن في القرن السابع، كانت البنت تدفن وهي حية منذ ولادتها، تجنباً للعار، ولأنها لا تخرج للعمل وتشكل عبئاً مادياً على ذويها من الرجال. ومعنى ذلك أنها كانت مضطهدة قبل ظهور الإسلام، فحرم الإسلام وأدها، ومنحها حق العمل. والدليل على ذلك أن عمر بن الخطاب عين امرأة مشرفة على السوق. وقولة عمر بن الخطاب الشهيرة التي قال فيها: "أخطأ عمر وأصابت امرأة" تثبت أن المرأة كانت تشترك في التجمعات لمناقشة أمير المؤمنين، وحتى توجيه النقد له. ومنحها الإسلام حق الاختلاط بالرجال، وهذا ما يحدث في الطواف بتحاكك الأجسام. وقد كان بالإمكان تخصيص يوم للنساء. ومنحها الإسلام حق المشاركة في السياسة، والدليل مشاركة عائشة زوجة الرسول في واقعة الجمل، التي أسميت كذلك لأنها كانت تركب على جملها في المعركة والتي كانت معركة سياسية وليست دينية.

لقد ساواها الإسلام في كل الحقوق ما عدا الإرث والشهادة في المحكمة، ولهذا أسبابه الموضوعية. ففيما يتعلق بالإرث، فإن المرأة كانت لا تخرج للعمل، فقد ألزم الإسلام أباها بالصرف عليها في حالة موت والدها. وعليه كان من الظلم على الأخت أن تأخذ نصيباً مساوياً له ثم يصرف عليها من نصيبه. ولكن عندما تنال ثلث الإرث وهو يأخذ الثلثين فإنه سيحتفظ لنفسه بالثلث مثلها ويتقاسم معها الثلث الآخر في المعيشة. بالإضافة، الأغلبية الساحقة من الأسر ليست لديها أموال تورث ولهذا فإن الأخ مجبر على الصرف عليها. معنى ذلك أن الميراث ليس له أثر على وضع المرأة.

هذا وفيما يتعلق بالشهادة في المحكمة، أي شهادة امرأتين مقابل شهادة رجل واحد، فإننا يجب أن نتذكر أن الشهادة في المحكمة لا ترتبط بحقوق المرأة، ولا تمارسها كل النساء، وإنما ترتبط بمصير المتهم. وبما أن النساء في ذلك الحين كن لا يتمتعن بأي استغلال عن سلطة ونفوذ أولياء أمورهن من الرجال فقد كان احتمال التأثير عليهن مؤكداً، الأمر الذي يؤثر على مجرى العدالة، ويقع الضرر على المتهم وليس على المرأة الشاهدة ولا على جماهير النساء. هذا وفيما يتعلق بتعدد الزوجات فإن الإسلام قد حرم التعدد، وتقول الآيات "إن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة". وجاءت آية أخرى تقول: "ولن تستطيعوا أن تعدلوا حتى ولو حرصتم". هذه الآيات واضحة ولكن المشرعين الرجال أسقطوا الآية الأخيرة. والمعروف طبعاً أن تعدد الزوجات كان قبل ظهور الإسلام بلا حدود. وفي القرآن الكريم سورة خاصة بالنساء. وفيما يتعلق بالدور السياسي الريادي للمرأة قوله تعالى في الآية ٢٣ من سورة النمل: "اني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم". وهنا بيّن القرآن الكريم مكانة بلقيس ملكة سبأ - وجاء في الآية ٣٤ قوله تعالى: "قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها

أدلة وكذلك يفعلون". مما تقدم يتضح أن الاسلام لم يظلم المرأة، بل بالعكس فان الاسلام هو الذي أبرز أسباب اضطهادها الحقيقية في نفس الآيات التي تم تفسيرها بطريقة خاطئة والآيات تقول: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم".

بالتمعن في هذه الآيات الكريمة وفي معناها الحقيقي يبرز مدى استغلال المفسرين الرجال للقرآن لإضطهاد المرأة وتجريدها من حقوقها. أولاً القوامة في اللغة العربية تعني المسؤولية ولا تعني التفضيل. وكما أوضحت من قبل فان المرأة قبل ظهور الاسلام كانت لا تخرج للعمل وتعتمد على الرجل في معيشتها، ولهذا كانوا يدفنونها بعد الولادة مباشرة. وحتى في حدود المسؤولية، فانها لم تمنح للرجل لأنه ذكر بل في حالة إعاشته لها وبشرط أن يكون متحلياً بالصفات التي يفضل الله بها المخلوق على الآخر رجلاً كان أم امرأة، وإلا لجاءت الآية كما يلي: "الرجال قوامون على النساء بما فضلهم عليهن".

ثم يأتي الجزء الأخير من الآية ليبرز السبب الحقيقي في إضطهاد المرأة إذ يقول: "وبما أنفقوا من أموالهم". معنى ذلك أن سبب قوامة الرجل على المرأة، أي مسؤوليته عنها، هو انفاقه عليها، وليس لأنه رجل وهي امرأة. مما تقدم يتضح أن القرآن الكريم قد أبرز السبب الحقيقي في تفوق الرجل على المرأة وعدم مساواتها به: ألا وهو عدم خروجها للعمل واعتمادها على الرجل في معيشتها. معنى ذلك أنها إذا خرجت للعمل فسوف تتحرر من الإضطهاد. ونفس هذا التفسير توصل إليه العالم الأمريكي موريس مورقان، مؤسس علم البحث في تطور الجنس البشري، في كتابه حول المجتمع القديم الذي صدر في عام ١٨٧٧، أي توصل إلى هذه الحقيقة التي أبرزها القرآن الكريم بعد اثني عشر عاماً من نزول القرآن.

والجدير بالذكر هنا أن ماركس أعتمد في نظريته الاشتراكية على أبحاث موريس مورقان. وقد توصل موريس مورقان في أبحاثه إلى أن المرأة كانت مساوية للرجل في المجتمع البدائي، حينما كان الناس يعتمدون على ثمار الأشجار في طعامهم، وليست لديهم ملكية فردية لوسائل وأدوات الإنتاج. وبعد اكتشاف الزراعة وإشراف المرأة عليها بحكم استقرارها مع الأطفال، توقفت على الرجل وسمي ذلك العهد بمجتمع الأم. وأصبح الأطفال يحملون أسماء أمهاتهم مثلاً: عمرو بن هند و عمرو بن كلثوم الخ. وأيضاً يرثون من ناحيتها. والمعروف عن المسلمين أن الدعاء للرجل والمرأة حتى يومنا هذا، يتم بذكر الاسم منسوباً لاسم الأم وليس الأب. هذا وبالرجوع لدراسة تطور المجتمعات التي قام بها موريس مورقان، فقد اتضح أن النزاع حول أماكن المياه والأراضي الخصبة أدى إلى استغلال الأسرى واستخدامهم في الزراعة ورعي الماشية. وهكذا أبعدت المرأة عن العمل والإنتاج وبقيت بالبيت. وهكذا تكون مجتمع الحريم وحصر على المرأة في إعداد الأكل والإشراف على البيت وتربية الأطفال. وأصبح الرجل ينفق عليها وعلى الأسرة. وفي نفس الوقت تكونت طبقة العبيد. وهكذا يتضح أن إضطهاد المرأة بدأ مع الإضطهاد العنصري والطبقي. وهذا ما أوضحته الآية الكريمة: "الرجال قوامون على النساء بما أنفقوا من أموالهم" ونفس هذه المعلومة تعكسها الأغنية السودانية الشعبية الشهيرة، التي تردد عادة عند زفاف العريس إلى بيت العروس، والتي تقول: : أه الليلة العديلة وباعديلة السيد تكثر بالوليد والفايدة تملأ الايدي. بالطبع المولود الذكر لا يخرج من بطن أمه وفي يده النقود، وإنما عندما يكبر سيعمل ويعول الأسرة. ولهذا يتمنون ولادة الابن ويفضلونه على البنت.

وعليه من كل ما تقدم يتضح أن الاسلام هو الذي أبرز السبب الحقيقي لإضطهاد المرأة وتفضيل الرجل عليها قبل العالم موريس مورقان، وقبل ماركس وأنجلز.

وبعد هذا التوضيح لا بد أن أذكر أن استخدامنا لمبادئ الاسلام الحقيقي، هو الذي مكننا من الانتصار على الجبهة الاسلامية وكل الفصائل الاسلامية، وكذلك على أئمة المساجد. ففي عام ١٩٥٤ طالبنا بالحقوق السياسية للمرأة: حق التصويت وحق الترشيح لدخول البرلمان، لأننا أدركنا أن مساواة المرأة في فرص العمل وفي الأجر المتساوي أمر صعب ولا تستفيد منه السلطة ولا الأحزاب، ولهذا لا نتحمس له. وما إن طالبنا بالحقوق السياسية حتى شنت علينا الجبهة الاسلامية هجوماً وكذا كل التنظيمات التي تسمى نفسها اسلامية. ونظم أئمة المساجد هجوماً ضدنا، واستنقلت الاخوات المسلمات سعاد الفاتح وثرثيا أمبابي من لجنة الاتحاد النسائي التنفيذية. (واشترaken في الاتحاد النسائي كان دليلاً قاطعاً على استقلاله). وقاد تلك الحملة الشعواء ضدنا الامام حسن طنون.

بدأنا مواجهتهم في الندوات المفتوحة بالاسلام الحقيقي، لأننا أدركنا أن المعركة ستنتهي لصالحهم وينتهي الاتحاد النساء وأي أمل في انتزاع حقوق المرأة إذا لم نستعمل نفس سلاح الاسلام الحقيقي ضدهم. وبالفعل نجح تكتيكنا ونالت المرأة حق التصويت والانتخاب، ولدهشتنا رشحت الجبهة الاسلامية ثريا أمبابي لدخول البرلمان. وهكذا انكشف استغلال الذين يسمون أنفسهم بالاسلاميين للاسلام من أجل حرمان المرأة من حقوقها، وفي نفس الوقت انكشفت انتهازيتهم، إذ لا يمكن أن يكون الاسلام ضد حقوق المرأة السياسية في عام ١٩٥٤، ثم يصبح حالاً لهم ممارستها في عام ١٩٦٥. وكذلك ثبتت صحة تكتيكنا في المطالبة أولاً بالحقوق السياسية وتأجيل المطالبة

بالحقوق الاقتصادية، لأننا أدركنا أن النظام الحاكم وكل القوى السياسية سيتحمس أكثر لمنح المرأة حقوقها السياسية للاستفادة من أصوات النساء للفوز في الانتخابات.

وبعد دخول البرلمان، نجحنا في انتزاع حقوق المرأة في دخول كل مجالات العمل، بما فيها القضاء والقضاء الشرعي الذي لم يتحقق في أي بلد إسلامي، وفي جهاز القوات المسلحة والشرطة. وتساوت مع الرجل في الاجور وكل شروط العمل. ليس هذا وحسب، بل وباستعمال مبادئ الاسلام الحقيقي أقتعنا قاضي القضاة الشرعي بإجراء تعديلات أساسية في قوانين الأسرة وعلى رأسها منع زواج البنت قبل سن البلوغ، والاستشارة عند الزواج، وحق فسخ عقد الزواج إذا لم تكن راضية، وحق حضانة الأم للأبنة حتى الزواج، وللأب حتى سن البلوغ على أن يقوم الأب بالنفقة على أطفاله في حالة الطلاق، وحق الطلاق للزوجة إذا كانت متضررة. وبالطبع فان نظام الجبهة الاسلامية قد أطاح بهذه الحقوق. وهكذا تتضح حقيقة أن الاسلام الحقيقي ليس مسؤولاً عن ظلم المرأة وإضطهادها. وفي نفس الوقت ثبت أن الاتحاد النسائي كان صادقاً في رأيه حول الاسلام، وأن تاكتيكه كان سليماً وحقق مكاسب إيجابية على أرض الواقع، الأمر الذي لم يتحقق في وطن سونديرا - أمريكا، زعيمة العالم، بشهادة الأمم المتحدة.

وأخيراً فإن ما أود تأكيده لسونديرا وحيراتها أن الاتحاد النسائي يتمتع باحترام الشعب وتأييده. وقد تضاعف ذلك بعد إنكشاف حقيقة الجبهة الاسلامية وكل المدعين باسم الاسلام. ولا يفوتني هنا أن أنتهز هذه الفرصة لأحي جماهير الشعب السوداني لتأييدهم لنا. وأشكر كل من دافع عني كتابة أو شفاهة، وكل من كرمني بالشعر أو النثر، وأؤكد لهم أن هذا كنز لا تعادله كنوز المال والثروات التي لم أسع لها، ولا حتى أعجب بها في حياتي.

فاطمة أحمد إبراهيم